



دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة مصرف السلام الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

مجناح عمر

بزعرورة شمس الدين

لجنة المناقشة:

رئيسا	الدرجة العلمية:	الاستاذ: د. نذير عبد الرزاق
مقررا و مشرفا	الدرجة العلمية:	الاستاذ: د. سعودي عبد الصمد
ممتحنا	الدرجة العلمية:	الاستاذ: د. زاودي عبد الفتاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله

ومن لم يشكر الله لم يشكر الناس)

بأصدق المشاعر بأشد الكلمات الطيبة النابعة من قلب وفي،
اقدم شكري وامتناني لمن كانوا سبب في استمرار واستكمال
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر اولهم استاذي المؤطر
والفاضل البروفيسور سعودي عبد الصمد صاحب الفضل
الكبير في تأطيري وتوجيه ونصحي اشكر له جهده الكبير
في إنارة طريق البحث وتقديم المساعدة.

فاليكم منا تحية شكر وعرهان زملائي دون استثناء، ومن
وقفو معي بأشد الظروف ومن حفزوني على الاستمرار وعدم
اليأس، اقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب
فاض بالاحترام والتقدير لكم.

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب
المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد: الحمد
لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في
مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد
والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين
الكريمين حفظها الله وأدامهما نورا لدربي
لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال
من إخوة وأخوات إلى رفقائي في المشوار
رعاهم الله ووفقهم. إلى كل قسم كلية
العلوم الاقتصادية.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى
كل

من أحبهم قلبي ونسهم قلبي.



وضعت الشريعة الإسلامية أصول ومبادئ النظام الاقتصادي دون الاهتمام بكل التفاصيل أو التطبيقات وذلك مراعاة لظروف المجتمع الإسلامي سواء تعلقت هذه الظروف بالتطور الزمني أو التغيير المكاني باعتبار أن قواعد الشرع الحنيف مرنة تسير المكان والزمان كما وضعت الشريعة القواعد والأصول المالية والشمول المالي التي تنظم الموارد والنفقات والموازنة العامة والصيغ التمويلية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الدولة وتحتاج لمخصصات مالية.

تم تسليط الضوء حول موضوع دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي التي أصبحت محور اهتمام الدول في الآونة الأخيرة.

حيث تم التعرف في الفصل الأول على المصارف الإسلامية وأهم طرق تمويلها وخصائصها مع تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وذكر أهميته وأهدافه ، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة العمليات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، كما خصص الفصل الثاني إلى دراسة حالة مصرف السلام حيث تبين أن تقاريره السنوية في السنوات الأخيرة إيجابية ولاقت استحساناً من طرف الزبائن.

Abstract:

Islamic law established the principles and foundations of the economic system, without delving into all the details or applications, taking into account the circumstances of the Islamic society, whether they are related to temporal development or spatial change. The rules of Islamic law are flexible and adaptable to time and place. Additionally, Islamic law laid down financial principles, financial inclusivity, and regulations that govern resources, expenses, public budgeting, and financial instruments that support economic and social activities, among other functions carried out by the state and requiring financial allocations.

The focus has been placed on the role of Islamic banks in promoting financial inclusivity, which has become a central concern for countries in recent times.

The first chapter introduces Islamic banks, their important financing methods, and their characteristics, along with providing concepts about financial inclusivity, highlighting its importance and objectives. With significant technological advancements and the emergence of various innovative services that have contributed to organizing and managing financial operations, as well as facilitating access to financial services and

their utilization. The second chapter is dedicated to studying the case of Al Salam Bank, where it is revealed that its annual reports in recent years have been positive and well-received by customers

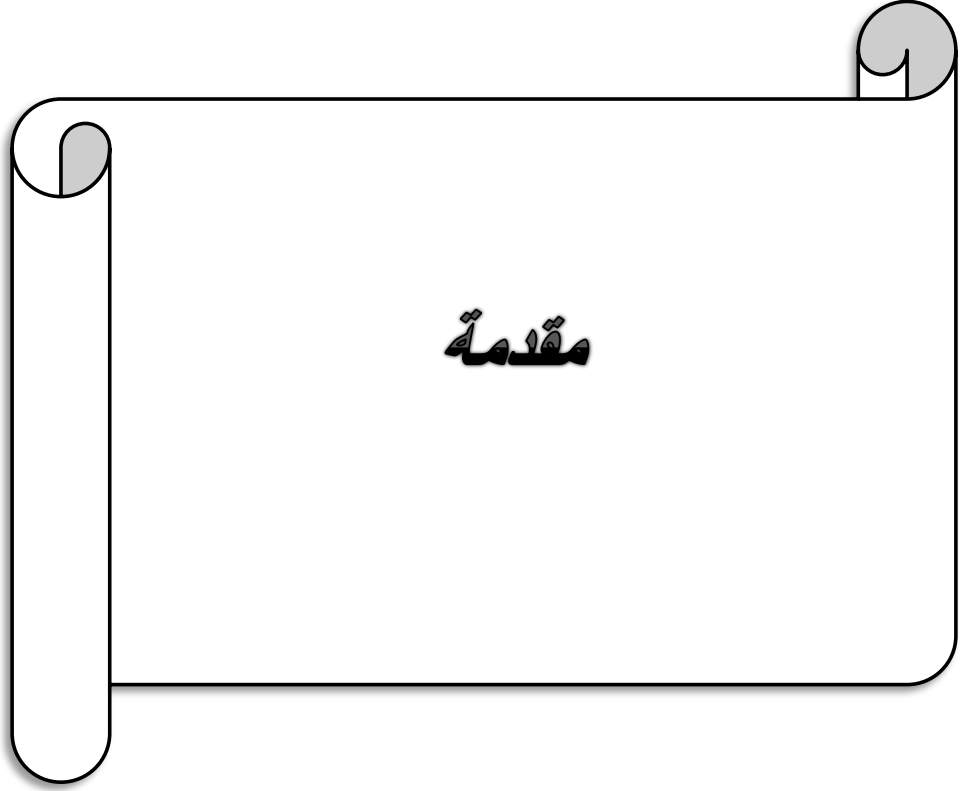
كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية، البنوك، الشمول المالي، نوافذ الإسلامية، مصرف السلام

الصفحة	العنوان
I	البسمة
II	الشكر والعرفات
III	اهداء
IV	ملخص
VI	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول والأشكال
-	مقدمة
-	الفصل الأول
01	تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية
02	المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية
04	المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية
05	المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي
08	المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي في الأنظمة المصرفية الإسلامية

08	المطلب الاول: ماهية الشمول المالي
10	المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي
11	المطلب الثالث: متطلبات الشمول المالي
14	خلاصة الفصل الأول
15	الفصل الثاني
16	تمهيد
18	المبحث الثاني: الإجراءات المعتمدة في تسهيل عمل المصرف الإسلامي
18	المطلب الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر
20	المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية
24	المبحث الثاني: اساسيات حول مصرف السلام -الجزائر-
24	المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائر
30	المطلب الثاني: اهم الإجراءات و المؤشرات نشاط مصرف السلام
46	خلاصة الفصل الثاني
47	الخاتمة العامة
51	المراجع
53	الملاحق

الصفحة	العنوان
31	الجدول رقم 01: ميزانية مصرف سلام خلال فترة 2019-2021
32	الجدول رقم 02 : مجموع اصول مصرف السلام خلال فترة 2019-2021
34	الجدول رقم 03 : تمويلات العملاء (صافي) خلال فترة 2019-2021
36	الجدول رقم 04: ودائع العملاء خلال الفترة 2019-2021
38	الجدول رقم 05: حقوق المساهمين خلال فترة 2019-2021
40	الجدول رقم 06: مداخيل الصافية لفترة 2019-2021
42	الجدول رقم 07: المصاريف التشغيلية خلال فترة 2019-2021

الصفحة	العنوان
31	الشكل رقم 01: نسبة نمو ميزانية مصرف السلام خلال فترة 2019-2021
32	الشكل رقم 02: مجموع اصول مصرف السلام بالدينار خلال فترة 2019-2021
33	الشكل رقم 03: مجموع اصول مصرف السلام بالدولار خلال فترة 2019-2021
33	الشكل رقم 04: نسبة النمو اصول مصرف السلام بالدولار خلال فترة 2019-2021
34	الشكل رقم 05: تمويلات العملاء (صافي) خلال فترة بالدينار 2019-2021
35	الشكل رقم 06: تمويلات العملاء (صافي) خلال فترة بالدولار 2019-2021
35	الشكل رقم 07: نسبة النمو من تمويلات العملاء (صافي) خلال 2019-2021
36	الشكل رقم 08: ودائع العملاء بالدينار خلال الفترة 2019-2021
37	الشكل رقم 09: ودائع العملاء بالدولار خلال الفترة 2019-2021
37	الشكل رقم 10: نسبة النمو من ودائع العملاء ب خلال الفترة 2019-2021
38	الشكل رقم 11: حقوق المساهمين بالدينار خلال فترة 2019-2021
39	الشكل رقم 12: حقوق المساهمين بالدولار خلال فترة 2019-2021
39	الشكل رقم 13: نسبة النمو من حقوق المساهمين خلال فترة 2019-2021
40	الشكل رقم 14: المداخيل الصافية بالدينار لفترة 2019-2021
41	الشكل رقم 15: المداخيل الصافية بالدولار لفترة 2019-2021
41	الشكل رقم 16: نسبة النمو من المداخيل الصافية لفترة 2019-2021
42	الشكل رقم 17: المصاريف التشغيلية بالدينار خلال فترة 2019-2021
43	الشكل رقم 18: المصاريف التشغيلية بالدولار خلال فترة 2019-2021
43	الشكل رقم 19: نسبة النمو من المصاريف التشغيلية خلال فترة 2019-2021



أولاً: تمهيد

لقد حظي موضوع توسيع فرص الوصول الى تمويل وخدمات المالية او ما يعرف بمصطلح شمول المالي باهتمام كبير في الآونة الاخيرة على مستوى صناعات السياسات الاقتصادية والمالية.

يتضمن الشمول المالي السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية وكذلك تسهيل الوصول الى مصادر التمويل، ولتحقيق ذلك سعت المصارف الاسلامية لاستقطاب اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته، عن طريق صيغ و أدوات متنوعة ومبتكرة تخضع لضوابط الشريعة الاسلامية، لتحقيق العدالة في اعادة توزيع الثروة واحداث تكامل مع ادوات تقاسم المخاطر لاستهداف افراد ذوي دخل المنخفض.

كما وضعت الشريعة الاسلامية القواعد والاصول المالية التي تنظم الموارد والنفقات العامة والصيغ التمويلية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والاجتماعي و غيرها من الانشطة و الوظائف التي تقوم بها الدولة وتحتاج لمخصصات مالية.

ثانياً: طرح الإشكالية

يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، وكذا تسهيل الوصول للمصادر التمويل وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية: الى أي مدى تساهم المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

وتتفرع من الاشكالية الرئيسية جملة من الاشكاليات الثانوية هي:

- ما هو الشمول المالي و أهميته؟
- كيف عزز النظام 20-02 العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟
- ما هي المنتجات المالية الإسلامية الأكثر استعمالاً في المصارف الإسلامية؟

ثالثاً: الفرضيات

- الشمول المالي هو استعمال المعاملات المصرفية من خلال المعاملات اليومية.
- ساهم النظام 20-02 في فتح نوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.
- عمليات التمويل من اهم منتجات المصارف الإسلامية و اكثرها استعمالاً.

رابعاً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في القيمة والإضافة العلمية التي يقدمها البحث في هذا الموضوع والمتمثلة في توضيح أهمية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال أحكام والضوابط الشرعية بديلاً عن الأنظمة التقليدية الأخرى التي تتحكم فيها أسعار الفائدة المحرمة شرعاً.

خامساً: محتوى الدراسة:

قسمت الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة قسمته إلى مبحثين ، المبحث الأول بعنوان ماهية المصارف الإسلامية وهو بدوره قسم إلى ثلاث مطالب: تناول المطلب الأول مفهوم المصارف الإسلامية، المطلب الثاني بعنوان خصائص البنوك الإسلامية، أما المطلب الثالث كان بعنوان صيغ التمويل الإسلامية.

تناول المبحث الثاني تعزيز الشمول المالي في الأنظمة المصرفية الإسلامية، قسم بدوره إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول ماهية الشمول المالي، والمطلب الثاني مبادئ وخصائص الشمول المالي، أما المطلب الثالث فهو بعنوان متطلبات الشمول المالي.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني بعنوان دراسة حالة مصرف السلام الجزائر، تناول المبحث الأول الإجراءات المعتمدة لي تسهيل عمل المصرف الإسلامي، كان المطلب الأول بعنوان الصيرفة الإسلامية في الجزائر و المطلب الثاني بعنوان النواذ الإسلامية.

أما المبحث الثاني فتناول أساسيات حول مصرف السلام الجزائر، المطلب الأول التعريف بمصرف السلام الجزائر، أما المطلب الثاني فتناول أهم الإجراءات والمؤشرات لنشاط مصرف السلام.

خلاصة الفصل الثاني.

وختمنا الموضوع بخاتمة.

سادساً: أهداف البحث:

- التعرف على ما تقدمه البنوك الإسلامية من خدمات في إطار تحقيق الشمول المالي؛

- تقديم مفهوم حول الشمول المالي واهدافه من حيث التطور التكنولوجي و رقمنة التي ساهمت في تسهيل الخدمات المالية؛
- تقديم دراسة حول مصرف السلام واستنتاج مدى تحقيق الشمول المالي فيه.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

- انسجام الموضوع مع التخصص الذي أدرسه؛
- زيادة أهمية القطاع البنكي في اقتصاد الدولة؛
- الرغبة في اختيار و تناول الموضوع خاص بالمصرف الإسلامي.

ثامناً: المنهج المستخدم:

لمعالجة هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي لتلائمهما مع معطيات دراسة ،حيث استخدمنا المنهج الوصفي في توضيح وشرح الجوانب النظرية للبنوك الاسلامية والمفاهيم حول الشمول المالي واهدافه ،اما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في تحليل عينة من البنوك الاسلامية.

تاسعاً: حدود الدراسة:

المكان: مصرف السلام –المسييلة- .

الزمان: افريل – ماي 2023.

عاشراً: صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات من المصرف .
- قلة المراجع.
- عدم توفر التقارير الكافية.

حادي عشر: الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة نذكر منها:

- دراسة عبد الصمد سعودي ، كفاءة استخدام موارد مصرف السلام في صيغة التمويل بالإجارة (2015-2019)، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، 2021. هدفت الدراسة لمعرفة مدى كفاءة استخدام صيغ التمويل الإسلامي في مصرف السلام من خلال صيغة الإجارة. وقد خلصت الدراسة إلى:
- أهمية الدور الذي يؤديه مصرف السلام من خلال الاستخدام الأمثل لصيغة التمويل هذه أن تركيبة المجتمع الجزائري المسلم جعلت من تعاملاته مع المصارف الإسلامية في ارتفاع محسوس؛
- على مصرف السلام أن ينوع ويطور من ادواته التمويلية ومن أحكام عقود التمويل لتلائم الواقع الذي تعمل فيه .
- شكرين مُجد أزمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد، 01 الجزائر 2021 يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية الخدمات المالية الرقمية، ودورها في إضفاء الطابع الرقمي على الشمول المالي، وكيف أن جائحة كوفيد 19 أظهرت مدى الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تحليل الإحصائيات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية الرقمية خلال فترة الجائحة، مع محاولة مناقشة أهم التحديات التي تواجه تحسين الشمول المالي الرقمي كتطوير البنية التحتية والثقيف المالي ومقاومة جماعات المصالح.

الفصل الاول

تمهيد:

الصيرفة الإسلامية تلعب دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي، حيث تسعى لتوفير خدمات مالية شاملة ومتاحة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة. وتعتبر الصيرفة الإسلامية أحد أدوات تحقيق العدالة المالية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

أحد الأسس الرئيسية للصيرفة الإسلامية هو المشاركة في المخاطر والأرباح، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية ليست مجرد مقرضين، بل يشاركون في رأس المال والأرباح والخسائر مع العملاء.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على البنوك الإسلامية وأهم خدماتها وتوضيح معنى الشمول المالي وسيكون ذلك من خلال:

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية .

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي في الانظمة المصرفية الاسلامية.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

بعد التطور الهائل الذي شهده القطاع المصرفي عامة والمصارف الإسلامية خاصة، والذي يتجلى في الخطوة الكبيرة في مجال عملها والانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافسا للبنوك التقليدية برغم من جل الفروقات بينهما من طريقة العمل، والأهداف التي يعملون لتحقيقها وصولا للأسس التي يقومون عليها. وللتعرف أكثر على هذا الأخير ارتأينا في هذا المبحث لنحيط بجل ما يخص المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

كثيرا ما اختلف الباحثون في مجال المصارف الإسلامية إلى وضع تعريف محدد للمصارف الإسلامية، ومع تنامي دور هذه الأخيرة، الأمر الذي جعلها جزءا من المنظومة المصرفية العالمية، كان لابد والوقوف على مختلف التعريفات التي نسبت لها، وفيما يلي سنقوم بتقديم أهمها:

أولا: تعريف المصارف الإسلامية

أ- تعريف المصرف:

1- لغة: المصرف هو مكان الصرف، وبه سمي البنك مصرفا.¹

2- اصطلاحا: المصرف في الاصطلاح الفقهي هو بيع النقد بالنقد ويطلق على المكان الذي يباع فيه النقد.

ب- نذكر بعض التعريفات:

1- المصرف الإسلامي: هو ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.²

2- عرفه الدكتور أحمد النجار أنه مؤسسة مالية بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلام.³

3- كما تم تعريفه على أنه: مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، تهدف لتحقيق الربح لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية.

¹ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وأحياء التراث، باب الصاد، القاهرة مصر، ص 559.

² عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في المصارف الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص 397.

³ أحمد النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، القاهرة مصر محرم 1401 ص 163.

وعرف أيضا على أنه لمؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية: بعد أن عاشت البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الغربي لمدة لا بأس بها من الزمن، وبسبب تأخر تلك البلاد في جميع الحالات سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً كان لزاماً عليها أن تضع نظمها اعتماداً على الأنظمة السائدة في الغرب خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أنها تبنت النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على مبدأ التعامل بالربا في المعاملات المالية.

ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على التعاملات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني مع البحوث الإسلامية بالقاهرة سنة 1965، حيث نصت قراراته على تحريم الربا كثيرة وقليله سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية. وكانت البداية بإنشاء بنوك الادخار المحلية بمحافظة الدقهلية بمصر سنة 1963، وهي مصارف لا تقوم على علاقة (مدين / دائن)، فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها، ولا تأخذها مقابلاً عن القروض التي تمنحها بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمار تلك الأموال، وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع سنوات فقط افتتاح تسعة فروع وما يقارب المليون متعامل.

وبعد هذه التجربة تم إنشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو بنك ناصر الاجتماعي" بمصر سنة 1971 والذي حقق نجاحاً كبيراً ومازال قائماً لحد الساعة، وفي سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو البنك الإسلامي للتنمية بجددة، ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء على أساس تقاسم الأرباح.

ومنذ تلك السنة توالى عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والأفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات والبنك العقاري الكويتي بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل كإيران وباكستان والسودان، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 400 مصرف حتى نهاية سنة 2009، بحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار، بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30% سنة 2008 ولا تزال تتزايد ليومنا هذا.¹

¹ أعمال المعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 04.

ثالثاً: أهمية المصارف الإسلامية:

باعتبار البنوك الإسلامية من المنظمات المالية والاقتصادية والاستثمارية التي تتميز بالجوانب الإيجابية في المعاملات، فإن لهذه الأخيرة أهمية بالغة يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- 1- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية التي يقدمها العملاء أو المساهمة في تقييم هذه المشروعات وإبداء الرأي بصددتها.
- 2- تزويد المتعاملين بالاستشارات حول صيغ العمل في البنوك الإسلامية والنقاط التي تميز معاملات دون غيرها من البنوك .
- 3- السعي لابتكار الأوعية الادخارية والاستثمارية الجديدة التي تواكب تطلعات العملاء وتشبع الحاجات المتجددة.
- 4- الترويج للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وإمداد المتعاملين بالاستثمار حول أفضل فرص الاستثمار.
- 5- إعداد وتدريب الكوادر البشرية لمختلف المتعاملين لتهيئتهم للتعامل وفقاً للصيغ الإسلامية في إطار فقه المعاملات.
- 6- ابتكار صكوك التمويل الإسلامية وصناديق التمويل بالمشاركة التي تلاءم احتياجات العملاء بمختلف خصائصهم الديمغرافية وتباين قدرات الداخلية.
- 7- يساهم المصرف في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويعمل على دفع الأفراد للمشاركة الإيجابية من خلال ما يقدمه من خدمات في خدمات الصد.
- 8- يقوم المصرف الإسلامي بإنشاء ودعم المنشآت الدينية والاجتماعية لمالها من دور كبير في المجتمع الإسلامي.
- 9- تعمل البنوك الإسلامية علي تنمية الوعي المصرفي الإسلامي من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية تتفق مع مبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وما تقدمه من عمليات تمويلية واستثمارية تمثل جوهر المعاملات الإسلامية كالمضاربة والمشاركة والمراحة والمتاجرة وهي أساليب تتميز بها تلك البنوك عن غيرها من البنوك التقليدية.
- 10- تسهم البنوك الإسلامية بتدعيم الوعي الديني لدى أفراد المجتمع، ويتم ذلك من خلال العديد من الأنشطة والثقافة.

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث 2 والتدريب، جدة 2004، ص 202 .

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص وتسعي الي تحقيق جملة من الأهداف، تجعلها بديلا أمثلا للنظام المصرف التقليدي تميزها عن غيرها من البنوك ومن اهم هذه الخصائص نجد:¹

1- استبعاد التعامل بالفائدة: لما كان سعر الفائدة الذي تتعامل به البنوك التقليدية هو عبارة عن ربا، فإنه كان لزاما على البنوك الإسلامية عدم التعامل به لأنه محرم، وهذا يعني أنها لا تتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو مخفية.

2- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود. فهي لا تقترض أو تقترض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من اجله تساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار الحقيقي.

3- بنوك متعددة الوظائف: فهي تلعب دور البنوك التجارية، بنوك الأعمال، بنوك الاستثمار، بنوك التنمية إذ لا ينحصر نشاطها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل كالبنوك التجارية ولا على الأجل المتوسطة والطويلة كالبنوك غير التجارية.

4- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية فالهدف الأساسي لهذه البنوك هو ترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية وذلك من خلال تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الاقتصادية ذات المردودية.

5- خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية: تعرف على أنها التأكد من مدي مطابقة أعمال المؤسسة المالية والإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوة .

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

1- صيغة التمويل بالمراجعة

المراجعة وهي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع البيع بربح معلوم يمكن للمراجعة أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري.

- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير مقدم طلب الشراء وبائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

¹ عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ص 35 .

وقد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية، حيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل)، فيشتري البنك السلع نقداً أو لأجل ويبيعهها نقداً أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

2- صيغة التمويل بالسلم

يمكن تعريف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافاً للمراجحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقداً للسلع التي تسلم له مؤجلاً.

3- صيغة التمويل بالاعتماد التجاري

الاعتماد التجاري هو عملية تأجير لأصل مع وعد بالبيع لصالح المستأجر، ويتعلق

الأمر بتقنية تمويل جديدة نوعاً ما يتدخل فيها ثلاثة أطراف هم:

- المورد (الصانع أو البائع) للأصل؛

- المؤجر البنك الذي يشتري الأصل لأجل تأجيره لعميله؛

- المستأجر الذي يؤجر الأصل والذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

من خلال التعريف السابق نستخلص أن حق ملكية العنود تعود للبنك خلال طول مدة العقد، بينما يرجع حق

الاستغلال للمستأجر. وعليه تظهر ثلاثة أوجه يتخذها العميل بموجب عقد الاعتماد التجاري:

- يكون العميل ملزماً بشراء الأصل (عقد تأجير منتهي بالتمليك)؛

- للعميل الحق في شراء أو إرجاع الأصل (عقد اعتماد تجاري)؛

- اختيار العميل بتأجير الأصل مرة ثانية تجديد عقد الاعتماد التجاري).

4- صيغة التمويل بالاستصناع

الاستصناع هو عقد مقاول، والذي من خلاله يطلب الطرف الأول المستصنع من الطرف الثاني يدعى (الصانع)

بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقاً بصفة مجزأة أو لأجل ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق

أن الموضوع هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها. مقارنة مع

التطبيقات التجارية الحالية يشبه الاستصناع عقد مقاول كما هو معروف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري

المقاول تشبه عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

يمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف المصارف الإسلامية ثلاثة أطراف إلى جانب البنك صاحب المشروع، والمقاول في إطار الاستصناع المزدوج.

5- صيغة التمويل بالمشاركة

إن المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة / ربح) حسب النسب المتفق عليها تتم هذه المساهمة أساساً على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية المشاركة كما هي مطبقة في المصارف الإسلامية تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء، ومهما يكن من أمر فإن هذه المساهمة تنجز حسب الصيغتين التاليتين:

المشاركة النهائية: يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دورياً حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في استخدام طويل أو متوسط الأجل لموارده الدائمة حقوق الملكية ودائع استثمارية مخصصة وغير مخصصة (...).

يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة تمويل الرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية) ويطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإبداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة. المشاركة المتناقصة: يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجياً من المشروع أو العملية وهذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدّد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة البنك، وبعد أن يسترجع البنك رأسماله والأرباح العائدة له ينسحب من المشروع أو العملية، تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في المصارف التقليدية.

6- صيغة التمويل بالمضاربة

إن المضاربة صيغة خاصة المشاركة التي من خلالها يقدم أحد الطرفين (البنك) رأسمال والطرف الآخر (الشريك) المضارب المهارة توزع الأرباح المحققة يتكامل هذين العاملين بين البنك وشريكه بنسب متفق عليها غير أنه يتحمل مقدم رؤوس الأموال (البنك) وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة، ويمكن أن تكون المضاربة مطلقة أو محصورة.

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي في الانظمة المصرفية الإسلامية

سنتناول من خلال هذا المبحث تعزيز الشمول المالي في الانظمة المصرفية الإسلامية حيث يعتبر الشمول المالي جزءاً هاماً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكنه تعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية .

المطلب الاول: ماهية الشمول المالي

أولاً: نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرقت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية.

وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.¹

وإزداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية.

واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

¹ سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2016، ص 15.

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية المعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم في العام (2003)، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حالياً لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

يذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا وتسعى حالياً العديد من دول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.

وتدرك سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية التحديات الماثلة أمامها لزيادة الشمول المالي، وهما تدركان أن تحقيق ذلك يتطلب الانتقال من الجهود المبعثرة والمبادرات الفردية لتعزيز الشمول المالي إلى توحيد وتأطير هذه المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة لتجنب الازدواجية في الجهود وهدر الموارد وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية تضمن الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من الشرائح والفئات المستهدفة.

وهذا يتطلب تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي بمشاركة كافة الجهات المعنية بتحقيق ذلك، وخاصة الهيئات الرقابية الفلسطينية للقطاع المالي والمؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص. أما تنفيذ هذه الاستراتيجية فهو يستوجب تحديد المسؤوليات والأدوار والموارد الضرورية لتنفيذها، وتعزيز آليات المتابعة والرقابية للتحقق من بلوغ أهدافها.

ثانياً: تعريف الشمول المالي:¹

تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد.

1- تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI):

التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

¹ سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، مرجع سابق، ص 16.

2- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للثقف المالي (INFE)

الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والثقف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

3- أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: وصول الأسر

والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي

للشمول المالي مبادئ يقوم عليها تعتبر بمثابة معايير تم اعتمادها كمرجع لتعزيز مستويات الشمول المالي في الدول، وهو ما يميزه بخصائص سيتم تناوؤها في هذا المطلب إلى جانب المبادئ.

أولاً: مبادئ الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20):

إيماناً من عدد من المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي بدأ الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها، وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين (G20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تتلخص فيما يلي:¹

- 1- القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر.
- 2- التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة.
- 3- الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.
- 4- الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.
- 5- التمكين: زيادة الثقف المالي والمعرفة المالية للعملاء.
- 6- التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.
- 7- المعرفة: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.
- 8- النسبية: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

¹ يسر برليه، رامي عبدي، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات، 2019، ص 08.

9- الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني .

ثانيا: خصائص الشمول المالي

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول. فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشتمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلوكية واللاسلكية، والتحول الرقمي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع.

وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي.

كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: متطلبات الشمول المالي

مما لا شك فيه انه لقيام الشمول المالي لا بد من توفر شروط وركائز ومتطلبات لضبط هذا الأخير، وهي كالتالي :

أولاً: الخدمات المالية الرقمية أو التكنولوجيا المالية

1- تعريف التكنولوجيا المالية: وردت تعريفات عديدة للتكنولوجيا المالية FinTech منها:

1-1-1- التعريف الأول: أنها الابتكار المالي التقني الذي قد يؤدي إلى ابتكار جديد في نماذج الأعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات المرتبطة بها ما سينعكس بأثر مادي على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير التمويل.²

¹ فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2020، ص 477.

² وهيبه عبد الرحمان، الزهراء أوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38 المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2019، ص 354.

1-2- التعريف الثاني: عرفت كذلك على أنها صناعة اقتصادية تتكون من شركات تستخدم في نشاطها التكنولوجيا من أجل صنع أنظمة مالية أكثر كفاءة فهي جزء حيوي ناجم عن تقاطع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا حيث تركز هذه الشركات على التكنولوجيا ودخول السوق من خلال منتجات وخدمات مبتكرة لا يقدمها اللاعبون التقليديون.

ثانيا: التثقيف والتوعية المالية:

1- تعريف الثقافة المالية:

1-1- التعريف الاول: تعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية والثقافة أو المعرفة المالية عنصر هام وأساسي من التطور والاستقرار الاقتصادي والمالي، في المقابل تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرات غير الكافية وعدم التخطيط ماليا للمستقبل .

1-2- التعريف الثاني: وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية.

ثالثا: حماية المستهلك ماليا:

ويتعين ضمان تحقيق الشمول على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا و تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات و توضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة.¹

¹ انعم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي التخصص الرابع حول الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2018، ص34.

رابعاً: الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تعرف الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بحسب عدد العاملين فيها؛ إذا كان عدد العاملين أقل من 5 في المنشأة تعتبر متناهية الصغر، من 5 إلى 19 عامل في المنشأة فأكثر تعتبر صغيرة، من 21 إلى 49 في المنشأة تعتبر متوسطة، في حين إذا كان عدد العمال 51 عامل في المنشأة تعتبر كبيرة.

خلاصة الفصل:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، وهي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة ولا تتعامل مع الائتمان إلا بمحدود البيوع الشرعية التي تمارسها فهي ليست مقرضة أو مقترضة، حيث تسعى لتحقيق الشمول المالي وفق ما تقدمه من خدمات وتسهيلات و تمويلات وفقا لصيغ مشروعة على اساس تحمل المخاطر والمشاركة في نتائج ربح او خسارة.

الفصل

الثاني

تمهيد:

بعد التطرق الى القسم النظري للمصارف الإسلامية لابد من الإشارة الى الإطار القانوني لذي ينضم النشاط المصارف الإسلامية اضافة الى دورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وبذلك اخذنا نموذج لدراسة حالة مصرف السلام - حيث سنتطرق إلى تعريف البنك محل الدراسة ثم بعد ذلك تحاليل القوائم المالية لخروج بالنتائج وحيث تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الاجراءات المعتمدة لتسهيل عمل المصرف الاسلامي.

المبحث الثاني: أساسيات حول مصرف السلام - الجزائر -

المبحث الاول: الإجراءات المعتمدة لتسهيل عمل المصرف الإسلامي

سنتناول من خلال هذا المبحث الإجراءات المعتمدة لتسهيل عمل المصرف الإسلامي حيث تتميز المصارف الإسلامية بأنها تعمل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى توفير خدمات مالية تتماشى مع المبادئ الإسلامية وقوانينها. لتسهيل عمل المصارف الإسلامية.

المطلب الاول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الصيرفة الإسلامية في الجزائر لجأت العديد من الدول الإسلامية إلى إصدار تشريعات وقوانين تنظم عمل المصارف الإسلامية و الجزائر على غرار هذه الدول فتحت المجال أمام الصيرفة الإسلامية لمزاولة نشاطها، ولهذا سوف يتم في هذا المبحث التطرق إلى الأطر التشريعية التي تنظمها، والواقع العملي لها.

الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم أن المجلس الإسلامي الأعلى طالب في تقرير وجهه لرئاسة الجمهورية، بتعديل قانون النقد والقرض لتقنين الصيرفة الإسلامية، إلا أن بنك الجزائر لجأ إلى إصدار نظام منفصل متمثلاً في النظام 02-18 وهو أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه بقي حبراً على ورق إلى غاية إصدار النظام رقم 02-20 بداية عام 2020.

أولاً: النظام رقم 02-18 المتعلق بالمالية التشاركية: قام بنك الجزائر بتحديد القواعد التي تطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية والتي لا يترتب عنها دفع أو تسديد للفوائد وذلك من خلال النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.¹

1- أهداف النظام 02-18: يهدف النظام رقم 02-18 إلى تحديد ما يلي:

- القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد؛
- شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية - العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية وهي المراجعة المشاركة، المضاربة، الإجارة الإستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار.

2- شروط النظام 02-18: تتمثل شروط النظام 01-18 في النقاط التالية:

¹ المادة 1 و 2 من النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 09 73 ديسمبر 2018 ص 21.

- يشترط في المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغب(ة) في عرض منتجات مالية تشاركية، أن تقدم معلومات في ملف طلب الحصول على الترخيص تتضمن: بطاقة وصفية للمنتج رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية؛ الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية؛

- بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك؛

- أن يكون شبك المالية التشاركية" مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى؛

- يجب على المصارف والمؤسسات المالية التي تحصلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنهم بجدول التسعير والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم؛

- تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف الشباك المالية التشاركية لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 باستثناء الودائع في حساب الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات شبك المالية التشاركية" التي يوافق المصرف على تمويلها، ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شبك المالية التشاركية ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

ثانيا : النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية: بالرغم من

الإعلان عن تبني صيغ مصرفية تشاركية من خلال النظام 18-02 إلا أنه بقي حبرا على ورق، إلى غاية إصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020. ويتكون هذا النظام من 24 مادة تتضمن ما يلي:¹

1- أهداف النظام 20-02 : يهدف النظام 200-2002 إلى ما يلي:

- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها؛

- تحديد شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ؛

- تحديد شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

¹ النظام رقم 20-02- المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 33 34.

2- مفهوم العملية البنكية الإسلامية : هي كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد، والتي يجب أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد من 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2000 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم ومضمونها هو:

المادة 66: تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل¹؛

المادة 67: تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها. غير أنه لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور في مفهوم هذا الأمر: الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة للمساهمين الذين يملكون على الأقل 5% من رأس المال، ولأعضاء مجلس الإدارة وللمديرين؛ الأموال الناتجة عن قروض المساهمين؛

المادة 68: يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو ما يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان؛

المادة 69: تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن أي شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل. 3 شروط النظام رقم 20-02 .

من بين الشروط التي جاء بها النظام رقم 20-02 ما يلي:

المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وأجال إرسال التقارير التنظيمية؛

المادة 4: ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي وهي: (المراحة المشاركة المضاربة الإجارة، السلم الإستصناع حساب الودائع في حساب الاستثمار)؛

- تحديد وشرح مختلف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بداية من المادة 5 إلى المادة 12 من للصناعة المالية الإسلامية؛ نفس النظام ؛

¹ المادة 66 - 69 من الأمر 11-103 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003، ص

المادة 12: تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر، وقبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء؛

المادة 15: يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية مكونة من 3 أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة من أجل ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، أما مهامها (هيئة الرقابة الشرعية فتتمثل في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

المادة 16: يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتكون هذا الملف من شهادة مطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بطاقة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية شبك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية)؛

المادة 17: يعرف شبك الصيرفة الإسلامية بأنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، بحيث يجب أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن الشباك ومستقلة عن باقي الحسابات الأخرى؛

المادة 18: تضمن استقلالية شبك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية؛

المادة 19: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنهم بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم. كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم و تحديد وشرح مختلف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في مادة 59.

ثالثا: تقييم النظام رقم 20-02 : تتمثل إيجابيات هذا النظام في:

1- يمثل إضافة تشريعية للساحة المالية الجزائرية، إذ أقر مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مما يساعد على تعبئة الادخارات من جهة وتنويع التمويلات من جهة أخرى، فسابقا كانت خدمات الصيرفة الإسلامية منحصرة في تمويلات شراء العقارات والسيارات إضافة إلى المواد الاستهلاكية وتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة.

2- إن فتح الشبايك والنوافذ الإسلامية من شأنه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية، إذ أنها ستكون كمرحلة انطلاق التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية، إذ أنه من الصعب التحول المباشر للصيرفة الإسلامية، في حين أن فتح النوافذ الإسلامية ثم توسيعها لفروع ثم الانتقال للبنوك الإسلامية سيكون أسهل.

3- استقلالية الشبايك الإسلامية إداريا، ماليا ومحاسبيا عن مختلف هياكل البنك التقليدي، إذ أن الاستقلالية تعتبر أمر ضروري للتحوط من اختلاط الأموال؛ - تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالإضافة إلى إيجاد هيئة شرعية في كل بنك، مما يعث الثقة في منتجات هذه البنوك.

4- بالرغم من إيجابيات هذا النظام إلا أنه يعاني من العديد من النقائص مثل حصره للمنتجات الإسلامية في منتجات دون أخرى، كما أنه لم يفصل فيها ... إلخ.

المطلب الثاني : النوافذ الإسلامية

ما يميز النوافذ الإسلامية بشكل عام أنها توجه للبنوك التقليدية لتقديم المنتجات المالية الإسلامية من خلالها، وتتناول من خلال هذه الفقرة الأولى للبحث مفهوم النوافذ الإسلامية وكذا أسباب ودوافع نشأتها بالبنوك التقليدية ومتطلبات ذلك والمراحل المتبعة، وفي النقطة الثانية سنتطرق إلى مفهوم تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.

أولاً: مفهوم النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

يتطرق من خلال هذا المفهوم إلى تعريف النوافذ الإسلامية ونشأتها، ثم إلى الأسباب والدوافع التي تؤدي البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية، ومن التعرض لمتطلبات ذلك فيما يلي:¹

1-تعريف ونشأة النوافذ الإسلامية: يمكن تقديم تعريف النوافذ الإسلامية وتاريخ نشأتها كما يلي:

تعريف النوافذ الإسلامية: تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تنفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز داخله أو في أحد الفروع التابعة له لكي يقدم من خلالها خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية إلى جانب ما يقدمه من المنتجات والخدمات التقليدية.

نشأة النوافذ الإسلامية: إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه الأخيرة تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على

¹¹ ط د سفيان قمومية ،اد. بن علي بلعزوز، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل الكلي إلى المصرفية الإسلامية - دراسة تجرية بنك الأهلي التجاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 / العدد 21 السنة: 2019، ص 343.

المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية فسارعت إلى ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولو بسيطة كخطوة أولى من خلال فتح نوافذ إسلامية، وكان مصرف مصر أول من فتح نوافذ إسلامية تابعة له سنة 1980 قدم من خلاله خدمات مصرفية إسلامية أطلق عليه "فرع حسين للمعاملات الإسلامية"، ثم توالى بعد ذلك في التأسيس والظهور الكثير من الصناديق والنوافذ الإسلامية في العديد من البنوك التقليدية العربية وغير العربية لتقديم الخدمات المالية المصرفية والاستثمارية الإسلامية مثل البنك الهولندي "ABNAMRO" والبنك الفرنسي "Paribas"، ثم البنك السويسري "limited bank of switzerland" الذي قام بعد ذلك بتأسيس بنك إسلامي مستقل تابع له في البحرين "Noriha".

ويتوقع تسارع البنوك الأجنبية في افتتاح نوافذ إسلامية، خاصة بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية والعملة الاقتصادية، ولقد وصلت النوافذ في بعض التقارير إلى أكثر من 300 نافذة في عام 2004 .

2-دوافع وأسباب فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية: تتعدد وتتنوع الدوافع والأسباب من وراء فتح

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من بنك الآخر ومن دولة لأخرى، لذا ستحاول من خلال هذا المطلب التطرق للأهداف والأسباب الكامنة وراء الإقبال على فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية بصفة عامة.

ثانيا: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

اعتمدت الجزائر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية محاولة بذلك توسيع المعاملات الإسلامية في نظامها البنكي. إلى ما يلي:¹

1- أسباب فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر: يمكن حصر أهم أسباب توجه الجزائر نحو فتح النوافذ الإسلامية:

- امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع الرسمي: لأن فتح النوافذ الإسلامية سيمكن من تشجيع الأفراد على التعامل من البنوك ويقضي على ظاهرة اكتناز الأموال؛

- التنويع الاقتصادي: إن التذبذب وعدم استقرار أسواق النفط تجعل من الحكومة تبحث عن بدائل للتنويع في مصادر التمويل، لأجل دفع عجلة التنمية وذلك من خلال الصيرفة الإسلامية؛

- القدرة على تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري: يعتبر التمويل الإسلامي من أفضل الأساليب الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ ينقل التمويل من أسلوب الضمان إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة عكس التمويل التقليدي الذي انكمش فيه النشاط الإنتاجي بسبب التضخم والمقامرة؛

¹ أحلام فرج الله موارد حمادي، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020 مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1 أبريل 2021 جامعة بشار، الجزائر، ص. 267.268.

- الاستجابة لميولات الشعب الجزائري : وذلك بسبب الطلب الكبير والقوي لشرائح عريضة من المجتمع الجزائري الذين يرغبون في التعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

- التدرج نحو توسيع الصيرفة الإسلامية إذ تساهم النوافذ الإسلامية في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لما تترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي.

- تأثير البنوك العمومية على البنوك الخاصة: تحظى بنوك القطاع العام بتوجه خاص من قِبَل الأفراد والشركات في بعض الأحيان. يعود ذلك إلى عوامل متعددة، بما في ذلك الثقة التي تتمتع بها هذه البنوك بفضل تاريخها الطويل وعلاقتها بالحكومة. قد تُعد بنوك القطاع العام أكثر استقرارًا وأمانًا في بعض الحالات، خاصةً عند التعامل مع مبالغ كبيرة أو القيام بعمليات مالية هامة.

بالطبع، لا يعني ذلك أن جميع البنوك الخاصة غير موثوقة أو غير جيدة، هناك بنوك خاصة ناجحة وموثوقة تقدم خدمات مصرفية ممتازة لعملائها إلا أنه يمكن أن يكون من الحكمة الاستفسار عن سجل البنك وسمعته قبل التعامل معه.

ثالثا: تقييم توجه الجزائر نحو فتح النوافذ الإسلامية: لقد اعتبر المجلس الإسلامي هذه الخطوة مهمة وأنها

تمثل الحل المناسب للمواطنين الذين ينحرجون من التعامل مع البنوك الربوية كما أنها وسيلة لترقية الاستثمارات الوطنية التي تعمل على دفع عجلة التنمية. لكن البنوك التقليدية غير جاهزة لخوض هذه التجربة، لأنه قبل الشروع في تفعيل القرارات لا بد من وضع إطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية خاصة قانون الضرائب والمالية والتنظيمات المحاسبية وتأهيل الكوادر البشرية، كما أنها لم تأت إلا كردة فعل لفشل السياسات الاقتصادية الجزائرية في امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة الرسمية ولم تأت عن قناعة دينية تهدف لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

رابعا: واقع الصكوك الإسلامية في الجزائر: تعد الجزائر من الدول القليلة التي لم تفتح الباب لهذه التقنية

التمويلية، رغم الحاجة إليها والمزايا التي توفرها وتضع حلول مناسبة للدولة لأجل استعادة الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية والتي عجزت في استقطابها وبالتالي تجنيبها اللجوء للأسواق الخارجية للاستدانة.

وفيما يخص إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، وبعد رفض لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية أو ما يسمى "السندات الإسلامية" ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية بسبب عدم وجود سند قانوني يجيز التعامل بها وعدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم عليها هذه الأدوات، فقد شرعت لجنة مراقبة البورصة في البحث عن الأطر المناسبة لإصدار هذه الأوراق من خلال تشكيل لجنة متكونة من بنك الجزائر ولجنة البورصة ومديرية الضرائب المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي بإعداد تقرير حول الصكوك الإسلامية وصياغة قانون خاص بإصدارها، إذ أن بورصة الجزائر قاربت على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع إدراج الصكوك الإسلامية في تعاملاتها وهذا بمجرد الانتهاء من ضبط إطارها القانوني خاصة بعد إعطاء الحكومة الضوء الأخضر لفتح النوافذ

الإسلامية، كما قامت بإبرام اتفاقية مع بورصة التداول السعودية بهدف الاستفادة من تجربة هذه البورصة الرائدة على المستوى العربي والعالمي.

المبحث الثاني: أساسيات حول مصرف السلام - الجزائر -

سنتناول في هذا المبحث الإمام بأساسيات لمصرف السلام، حيث تم اختيار هذا الأخير نظرا لتمتعه بدرجة عالية من الإفصاح والشمولية في نشر المعلومات والتقارير السنوية وكذا الشهرية عبر موقعه على الانترنت إضافة لعمله بالشمول المالي الأمر الغائب عند معظم البنوك الأخرى، سنتطرق في المطلب التالي للإمام بجل ما يتعلق بالبنك السلام الجزائري .

المطلب الأول: التعريف مصرف السلام الجزائري

أولاً: التعريف

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر من التجارب حديثة العهد نسبياً، وسجلت العقود الأخيرة تطورا ملحوظا لهذه الأخيرة، خاصة في العقود الأخيرة والسنتين 2020-2021، تم فتح نوافذ خاصة بالفرع الإسلامي في جل البنوك، وقد ارتأينا في هذا المطلب للتطرق لأحد أهم للمصارف الإسلامية التي تنشط في الجزائر، ألا وهو لمصرف السلام.

حيث يعرف مصرف السلام على انه بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد مصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

يعمل هذا مصرف وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، ويقترح بنك السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة الإسلامية والحرص على حسن تقديمها، فيمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية.¹

ثانياً: نشأة مصرف السلام²

¹ نبذة عن بنك سلام www.alssalamalgeria.com يوم 27/05/2023 على الساعة 10:32.

² النشأة عن بنك سلام www.alssalamalgeria.com يوم 27/05/2023 على الساعة 11:02.

تأسس مصرف السلام - الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتب ومدفوع قدره 2.7 بليون دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة مصارف السلام في البلدان العربية الإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان الجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري إمارتي كون جل رأس مال السلام الجزائر إمارتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع هذه الصفة.

ثالثا: أهداف مصرف السلام

و يمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:¹

- 1- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات.
- 2- التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها .
- 3- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- 4- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة.
- 5- سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شرط خلوها من أي محذور شرعي.
- 6- إعطاء القروض الحسنة وفقا للعمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.
- 7- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شرط عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك .
- 8- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين.
- 9- تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.

¹ اهداف بنك سلام www.alsalamalgeria.com يوم 27/05/2023 على الساعة 10:42.

10- قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.

11- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.

رابعاً: منتجات مصرف السلام

يقترح مصرف السلام الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويمكن تقديمها كالتالي:¹

1: عمليات التمويل

يعمل مصرف السلام الجزائر على تمويل مشاريع الاستثمارية وكافة احتياجات المتعاملين و المستثمرين في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة المضاربة، الإجارة، المراجعة الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط البيع الأجل.

2: التجارة الخارجية

يعمل أيضا مصرف السلام الجزائر على ضمان تنفيذ تعاملات التجارة الدولية دون تأخير، حيث يقترح على المستثمرين والعملاء خدمات سريعة وفعالة من :

- وسائل الدفع على المستوى الدولي.

- العمليات المستندية.

- التعهدات وخطابات الضمان المصرفية .

3: الاستثمار والادخار

يقدم المصرف أيضا سلسلة من الاستثمارات والخدمات المالية وذلك عن طريق :

- اكتتاب سندات الاستثمار؛.

- فتح دفتر التوفير (أمنيتي)؛

¹ منتجات بنك سلام www.alsalamalgeria.com يوم 27/05/2023 على الساعة 10:42.

- بطاقة التوفير (أمنيته)؛

- حسابات الاستثمار ... الخ.

4: الخدمات

يحاول مصرف السلام إن يضع خدمات تفيد عملائه، وفق معايير مصرفية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة أهمها: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر"، خدمة "موبايل مصرفنغ"، خدمة مايل سويفت " سويفتي " بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة، بطاقات السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الأنترنت، خزانات الأمانات " أمان " ، ماكينات الدفع الآلي ، ماكينات الصراف الآلي، ... الخ.

خامسا: صيغ تمويل مصرف السلام¹

تنقسم أساليب التمويل في مصرف السلام الجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة ونجد أن هناك عقود المعاوضات وعقود المشاركات وهي كالتالي :

1-المراجعة الواعد بالشراء

هي عملية شراء المصرف الأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مراجعة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مراجعة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

2- الإجارة

هو عقد بين البنك والمتعامل يؤجر البنك بمقتضاه عينا موجودة في ملك البنك عند التعاقد أو موصوفة، في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

إجارة منتهية بالتمليك:

¹ صيغ تمويل بنك سلام www.alsalamalgeria.com يوم 27/05/2023 على الساعة 13:52.

وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).

إجارة تشغيلية:

وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

3-الاستصناع

هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، ويعتمد البنك في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل وهما صيغة الاستصناع ، والاستصناع الموازي والتي يمكن أن نميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع وهما صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني وصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني ،أما بالنسبة للصيغة الثانية للاستصناع فهي صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع ، حيث يقوم البنك من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، وعليه فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين الأول عبارة عن عقد استصناع يكون البنك فيه مستصنعا والمتعامل صانعا، والثاني يعتبر عقد توكيل بالبيع يوكل من خلاله البنك المتعامل في بيع المصنوعات .

4-البيع بالتقسيط للسيارات

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراه مسبقا وقيضها القبض الناقل للضمان إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوافرة ضمن مخزون المصرف فإنه يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراؤها، من ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعه الهلاك.

لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

5-السلم

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

تعرف على أنها عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه - المبيع - مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم ومن أنواعه:

السلم الموازي: يتمثل السلم الموازي في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشتراة ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

- عقد التوكيل بالبيع هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة.

6- المشاركة

تنفذ صيغة المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة ونعني بشركة العقد ذلك الاتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط مالهيهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح أما بالنسبة لشركة الملك فهي تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه .

6-1- صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد: هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها .

6-2- صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك.

6-3- المشاركة المتناقصة: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع.

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله وتتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين على ألا يكون البيع والشراء

مشترطاً في هذه الشركة، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعده منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر.

7- المضاربة

وهي عبارة عقد شراكة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعاً بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

1- المضاربة المطلقة: هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيد بقيوده، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.

2- المضاربة المقيدة: هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل. ثامناً: البيع الأجل.

ويمكن تقسيمها للنوعين:

وهو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

أما بالنسبة للمصرف فيعتبر الصيغة التي يقوم من خلالها بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقاً لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضاً وضامناً يتحمل تبعه الهلاك، لتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد.

حيث تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط أما بالنسبة للأفراد فتكون من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.

المطلب الثاني: اهم الإجراءات والمؤشرات لنشاط مصرف السلام

1- المؤشرات نشاط مصرف السلام

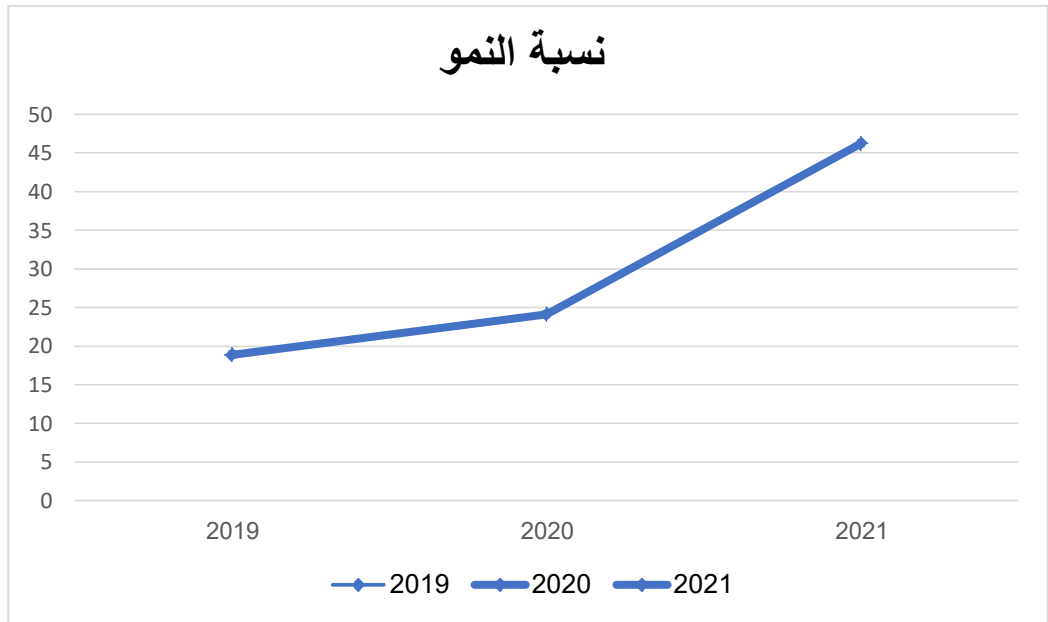
بعد تطرقنا الى التقارير المالية لمصرف السلام خلال الفترة 2019-2021 قمنا بتحليل نشاط خلال هذه الفترة وهذا متوضحه جداول كما يلي:

جدول رقم 01: ميزانية مصرف سلام خلال فترة 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
مجموع الميزانية مليون دينار	131.018.667	162.625.776	237.804.350
نسبة النمو %	%18.9	%24.12	%46.22

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف سلام

الشكل رقم 01: نسبة نمو ميزانية مصرف السلام خلال فترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول 01

التعليق:

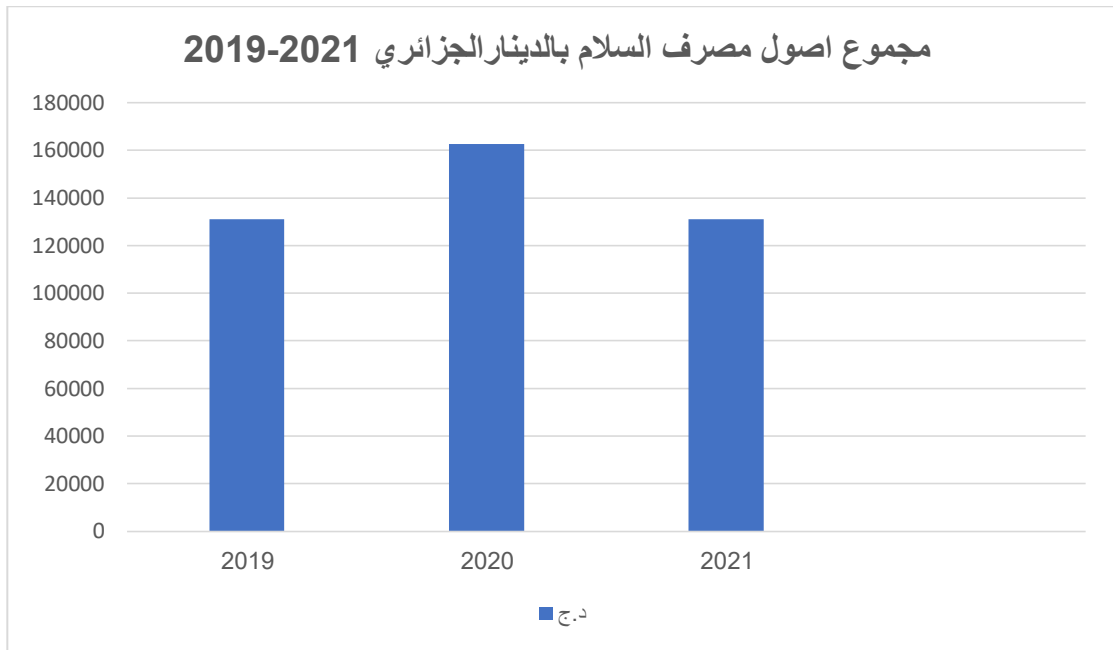
يمثل الجدول والشكل تطورات مجموع الميزانية لمصرف السلام خلال الفترة 2019-2021 حيث سجل نسبة نمو في الميزانية قدرة بي 46% ولتي اعتبرت ذروة بالنسبة لنتيجة سنة 2019 وذلك يعود لزيادة نشاط المصرف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث القرض الاستهلاكي .

الجدول رقم 02: مجموع اصول مصرف السلام خلال فترة 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
اصول مليار دينار جزائري	131.019	162.626	237.804
اصول مليون دولار	1096	1230	1713
نسبة النمو دينار جزائري	%19	%24	%46

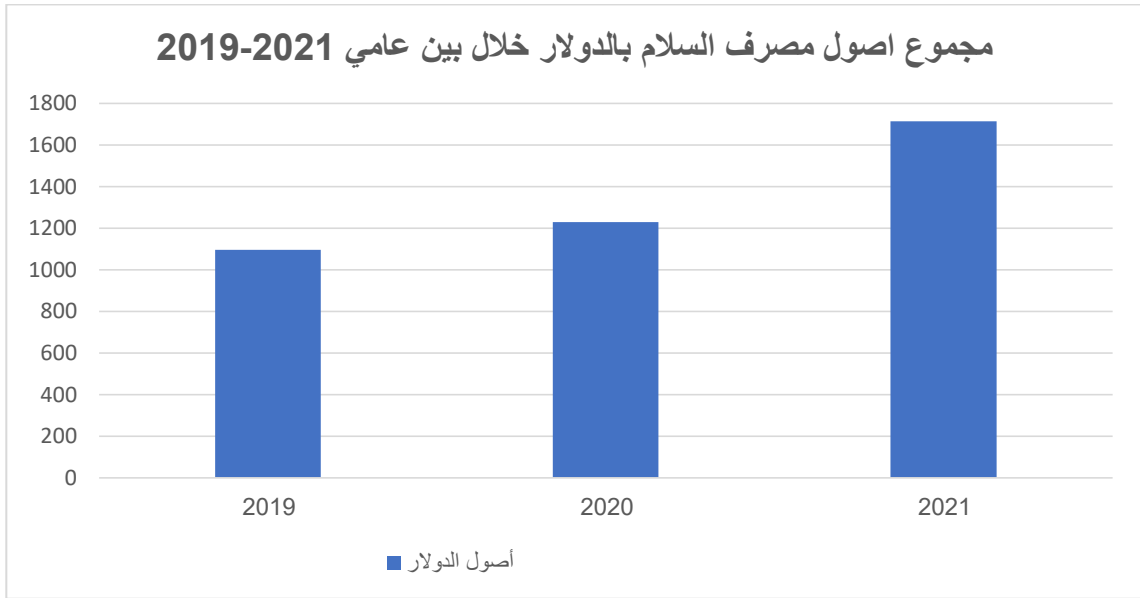
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف سلام

الشكل رقم 02: مجموع اصول مصرف السلام بالدينار خلال فترة 2019-2021



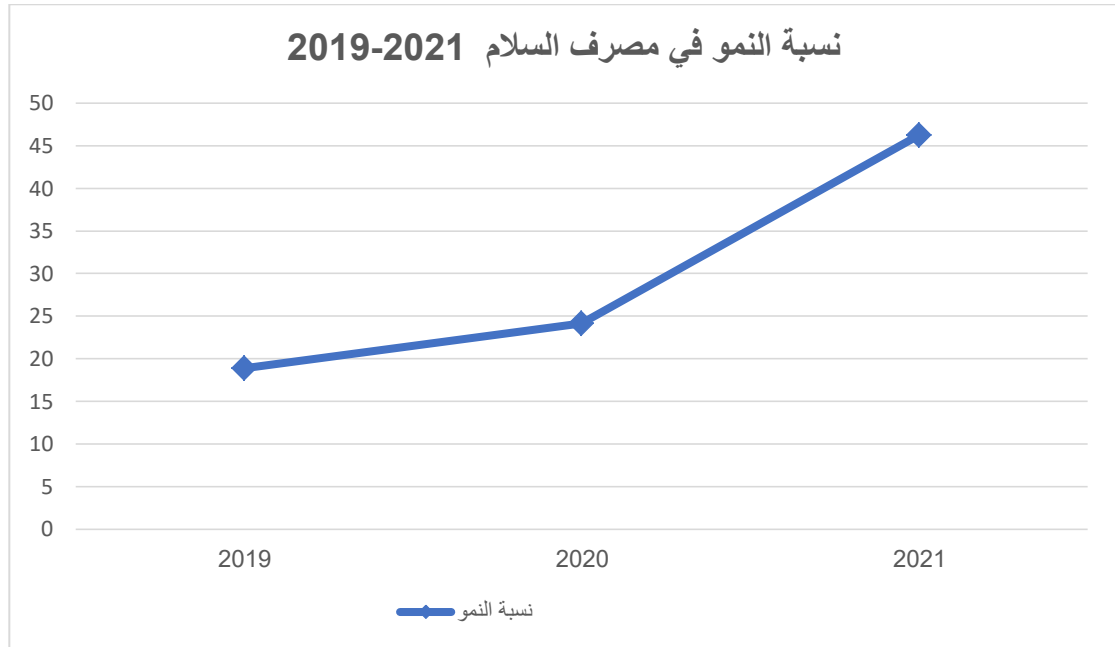
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم 02

الشكل رقم 03: مجموع اصول مصرف السلام بالدولار خلال فترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم 02

الشكل رقم 04: نسبة النمو اصول مصرف السلام بالدولار خلال فترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم 02

تعليق:

تمكن مصرف السلام الجزائر من تعزيز مكانته الريادية في الجزائر وتحقيق نمو معتبر خلال سنة 2021 على الرغم من التحديات الكبيرة التي نتجت عن انخفاض في أسعار النفط من جهة والظروف الصحية الدولية المرتبطة بجائحة كورونا من

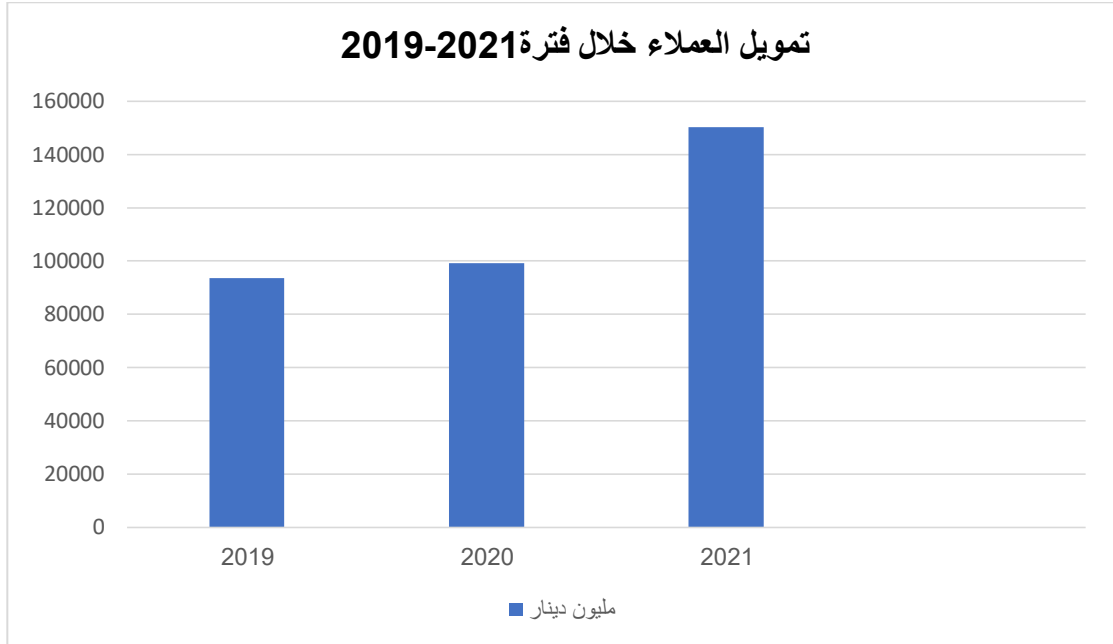
جهة أخرى، حيث بلغ مجموع المركز المالي للمصرف مبلغ 238 مليار دج (1713 مليون دولار) مقابل 163 مليار دج (1230 مليون دولار) سنة 2020 بنمو قدره 46%.

جدول رقم 03: تمويلات العملاء (صافي) خلال فترة 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
مليون دينار جزائري	93.512	99.252	150.267
مليون دولار	782	751	1082
نسبة النمو دينار جزائري	24%	6%	51%

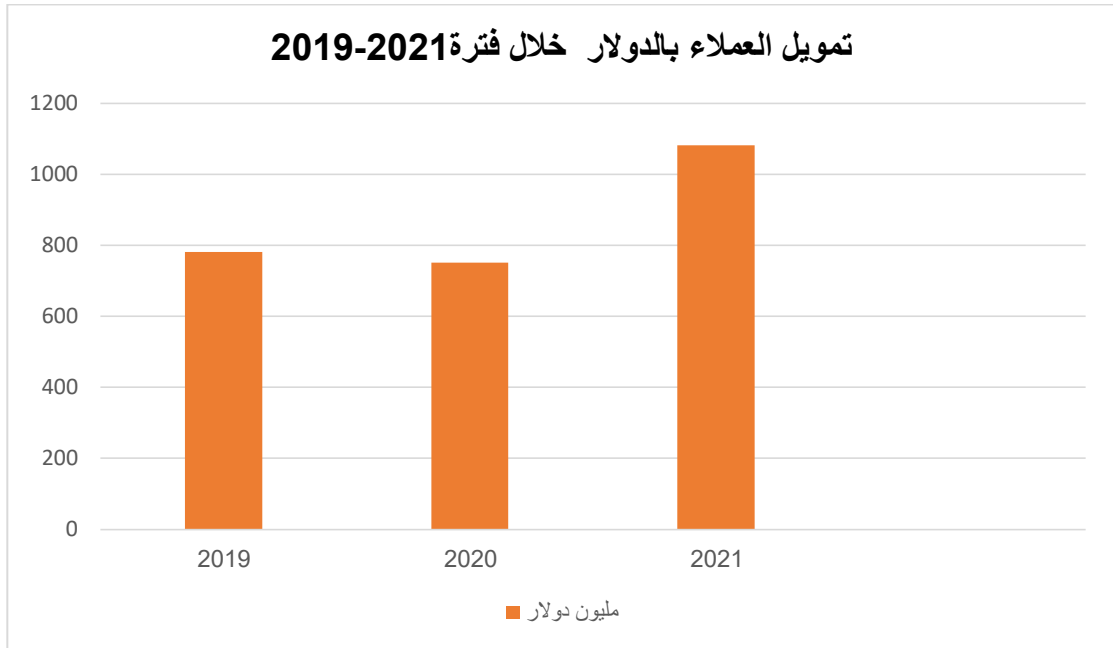
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03

الشكل رقم 05: تمويلات العملاء (صافي) خلال فترة بالدينار 2019-2021



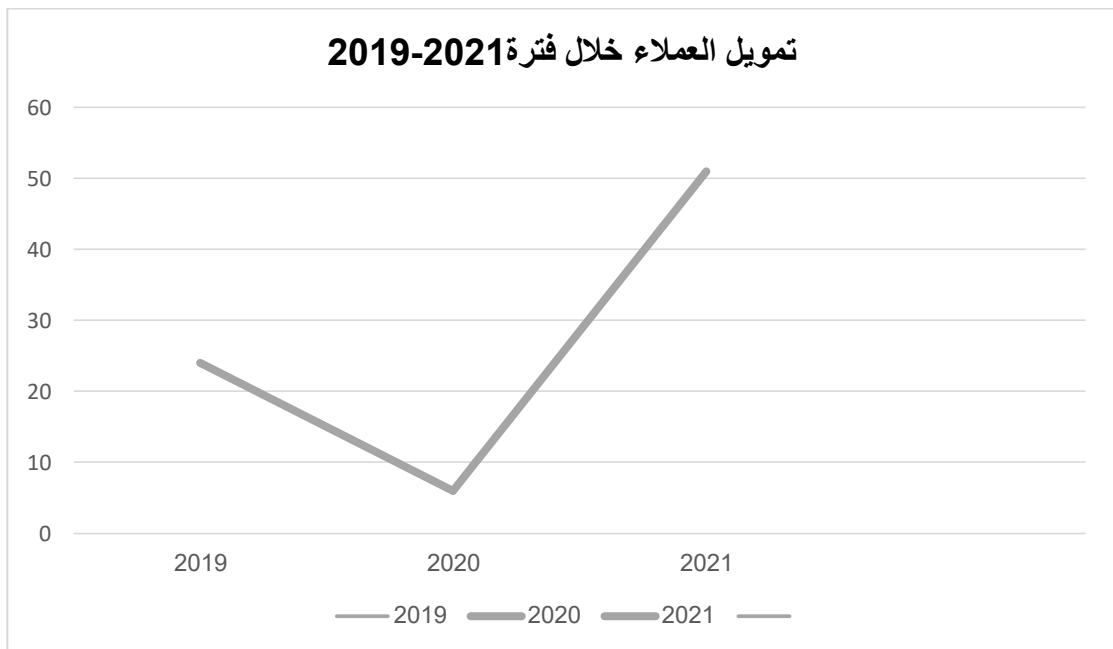
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03

الشكل رقم 06: تمويلات العملاء (صافي) خلال فترة بالدولار 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03

الشكل رقم 07: نسبة النمو من تمويلات العملاء (صافي) خلال 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03

تعليق:

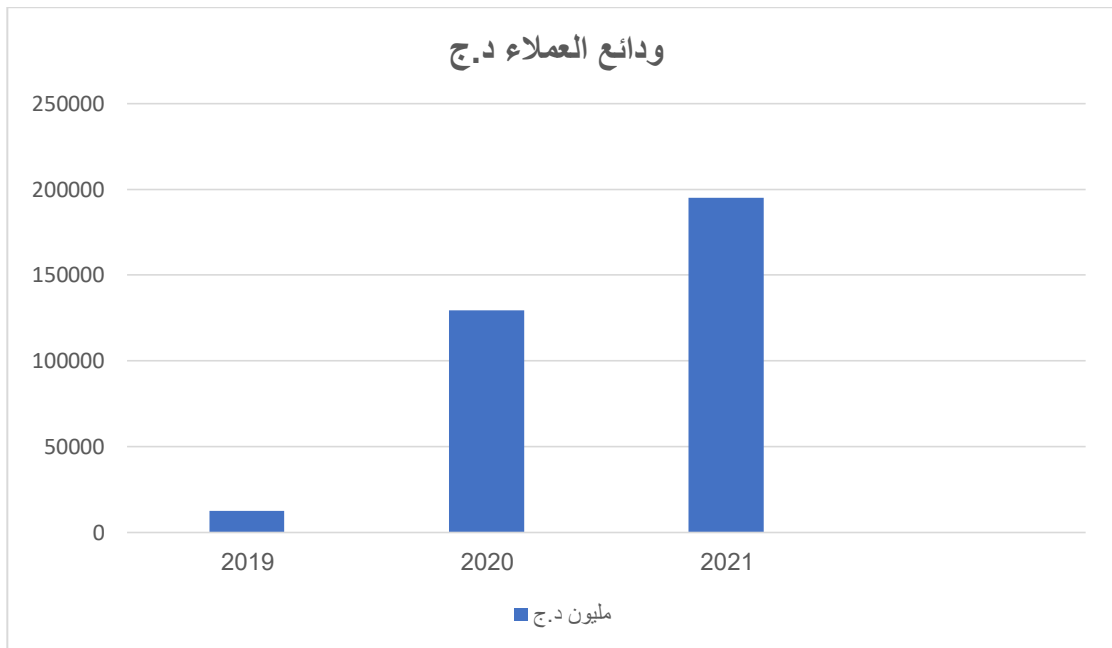
بلغت محفظة تمويلات الزبائن الصافية مستوى بلغ 150 مليار دج (1082 مليون دولار) بزيادة قدرها 51% عن مستواها سنة 2020 نتيجة النمو رصيد تمويلات المؤسسات بنسبة 62% في حين سجلت تمويلات الأفراد تراجعا يعود لتوقف نشاط مصانع تركيب السيارات في الجزائر وعدم وفرة الكمية اللازمة لإنجاز التمويلات الاستهلاكية المتوقعة لسنة 2021.

جدول رقم 04: ودائع العملاء خلال الفترة 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
مليون دينار جزائري	102.405	129.320	195.031
مليون دولار	857	978	1.450
نسبة النمو دينار جزائري	20%	26%	51%

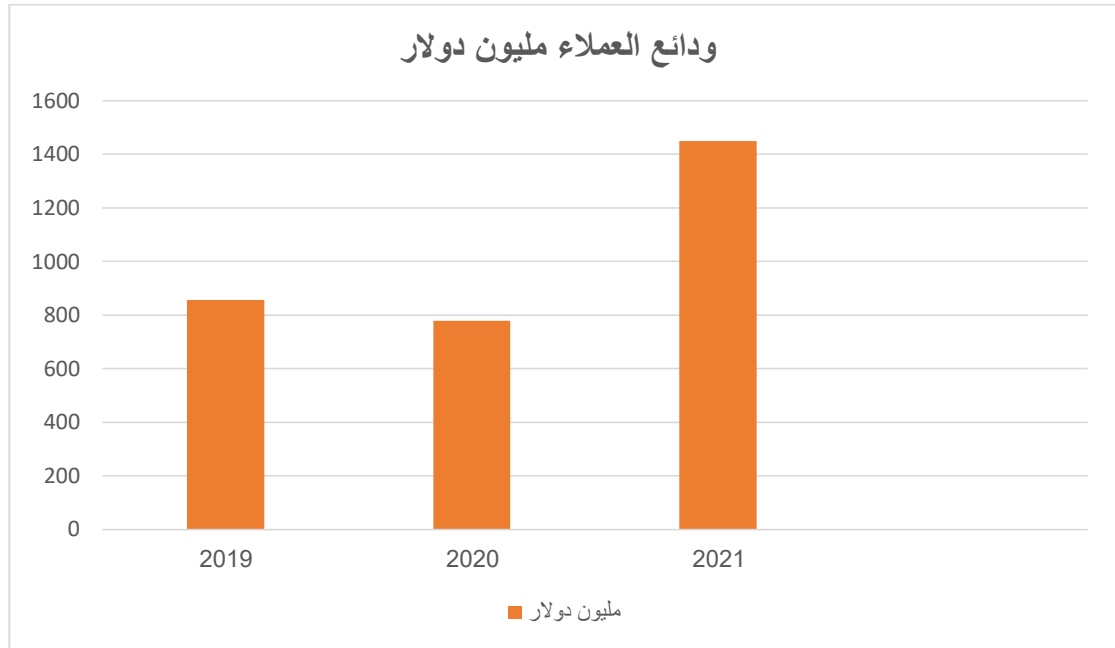
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

الشكل رقم 08: ودائع العملاء بالدينار خلال الفترة 2019-2021



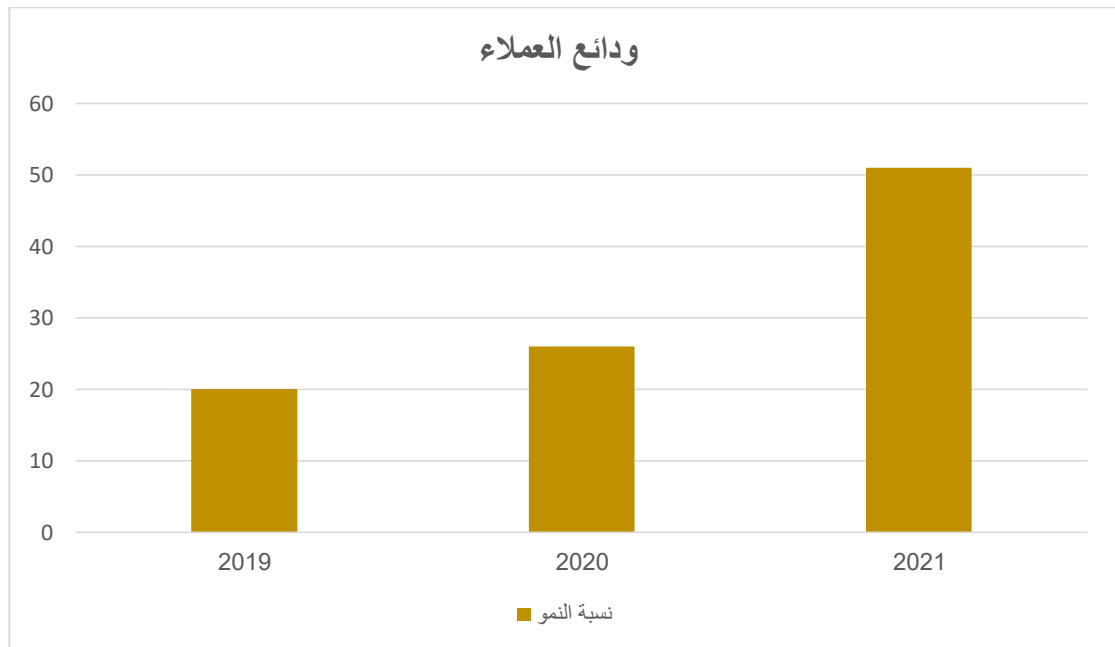
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

الشكل رقم 09: ودائع العملاء بالدولار خلال الفترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

الشكل رقم 10: نسبة النمو من ودائع العملاء ب خلال الفترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

تعليق:

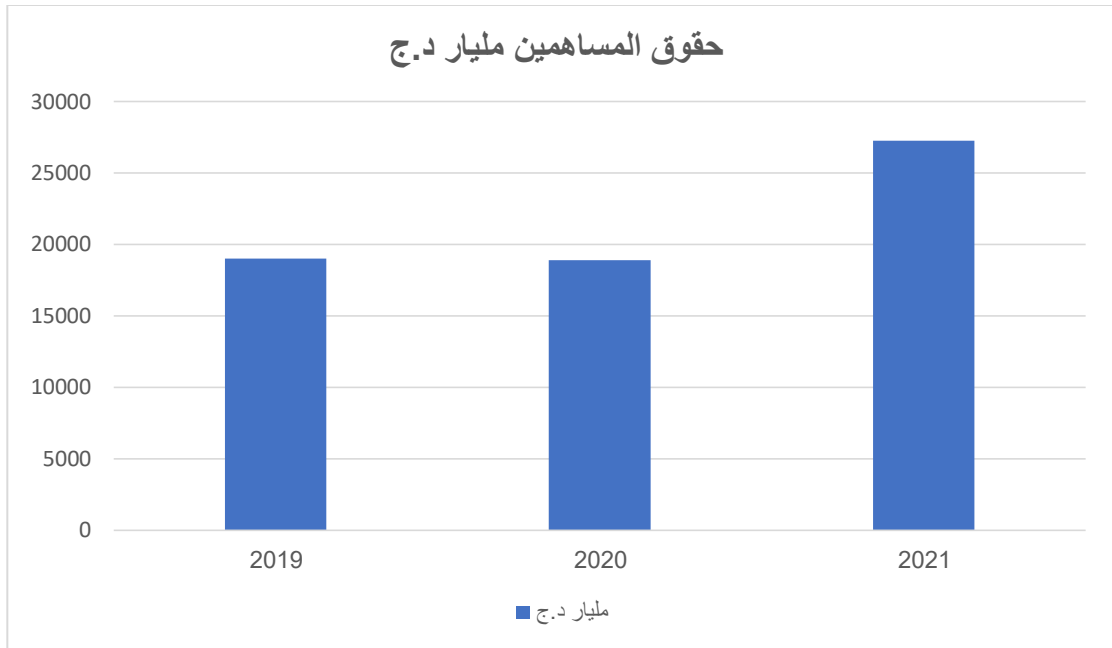
قدرت مجموع ودائع العملاء ما قيمته 195 مليار دج (1405 مليون دولار) سنة 2021 مقابل 129 مليار دج (978) مليون دولار) سنة 2020 بنمو قدره 51% ما يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه.

جدول رقم 05: حقوق المساهمين خلال فترة 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
مليار دينار جزائري	19.012	18.900	27.263
مليون دولار	159	143	196
نسبة النمو دينار الجزائري	10%	1%	44%

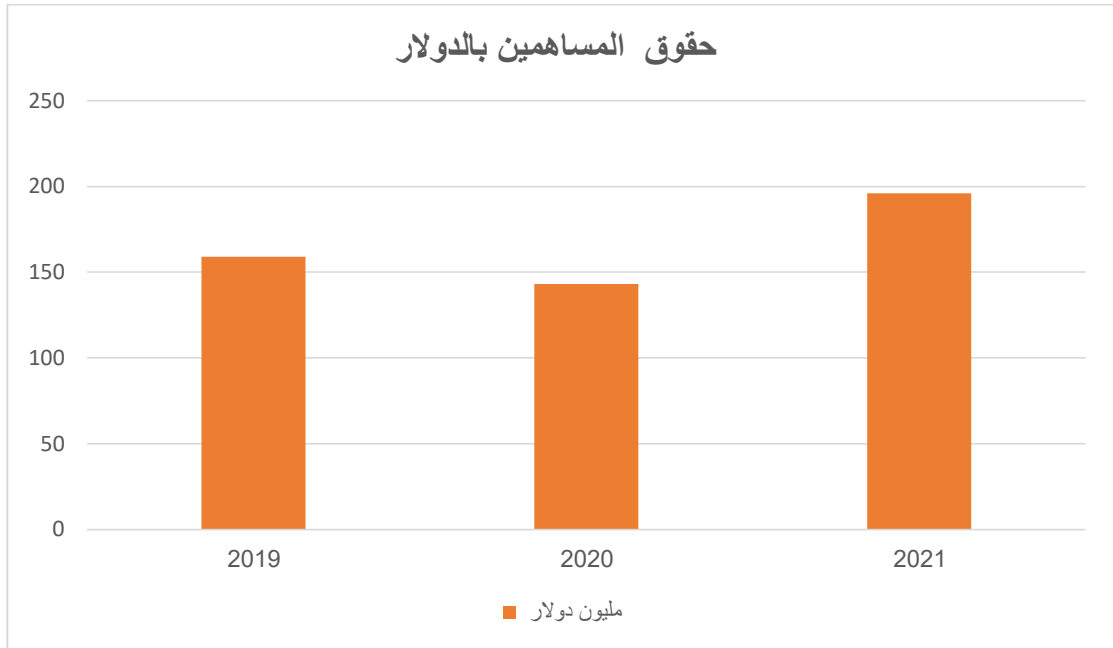
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف سلام

الشكل رقم 11: حقوق المساهمين بالدينار خلال فترة 2019-2021



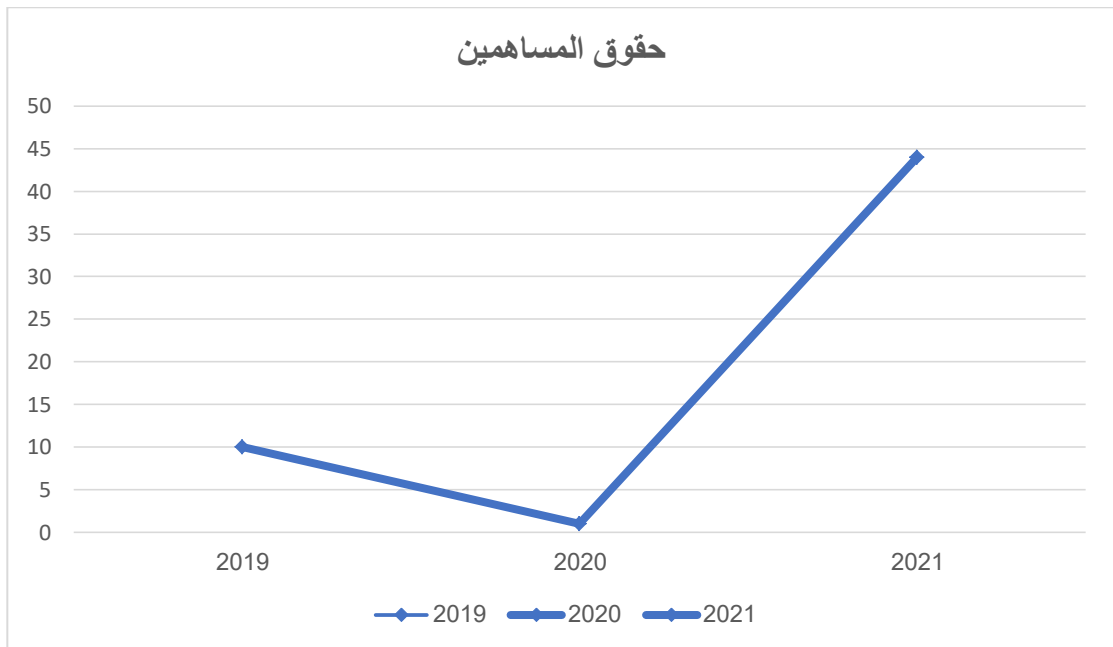
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 05

الشكل رقم 12: حقوق المساهمين بالدولار خلال فترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 05

الشكل رقم 13: نسبة النمو من حقوق المساهمين خلال فترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 05

تعليق :

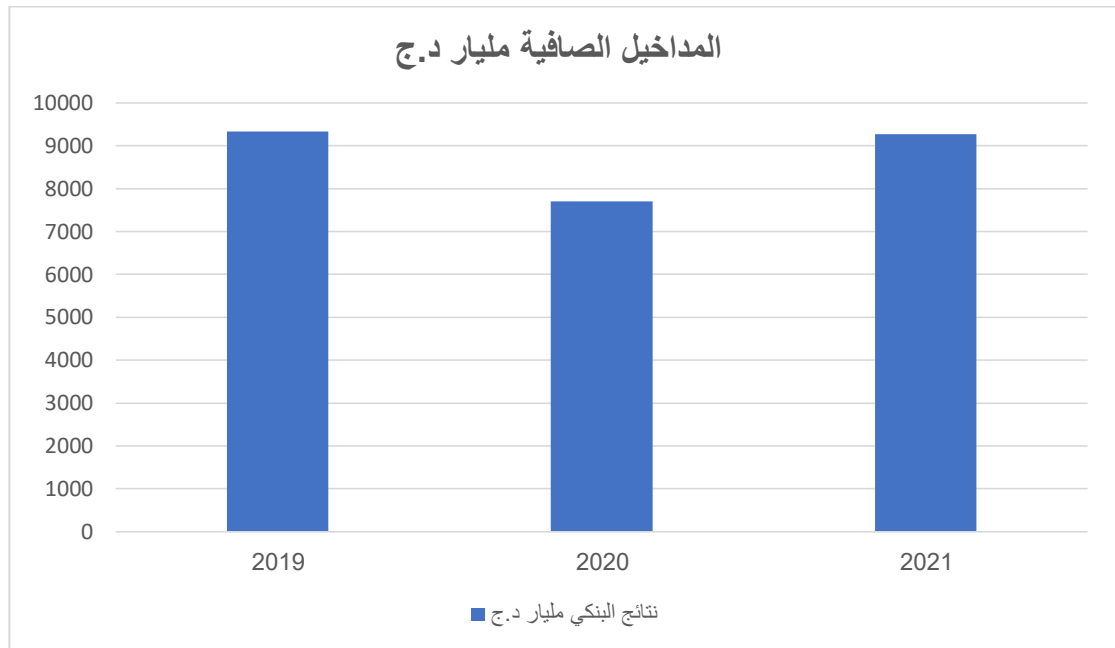
ارتفع حقوق المساهمين مستوى الى 27 مليار دج (196) مليون دولار مسجلة نمو نسبته 44% مقارنة بسنة 2020 وذلك بفضل رفع رأسمال المصرف من 15 إلى 20 مليار دج. وكمحصلة لما سبق يسرني أن أعلن لكم أن النتيجة الصافية لسنة 2021 بلغت 3.4 مليار دج (24) مليون دولار) بنمو نسبته % مقارنة بالنتيجة المحققة في سنة 2020.

جدول رقم 06: مداخيل الصافية لفترة 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
نتائج البنكي مليار دينار جزائري	9.331	7.705	9.268
نتائج البنكي مليون دولار	78	58	67
نسبة النمو دينار الجزائري	—	%17	%20

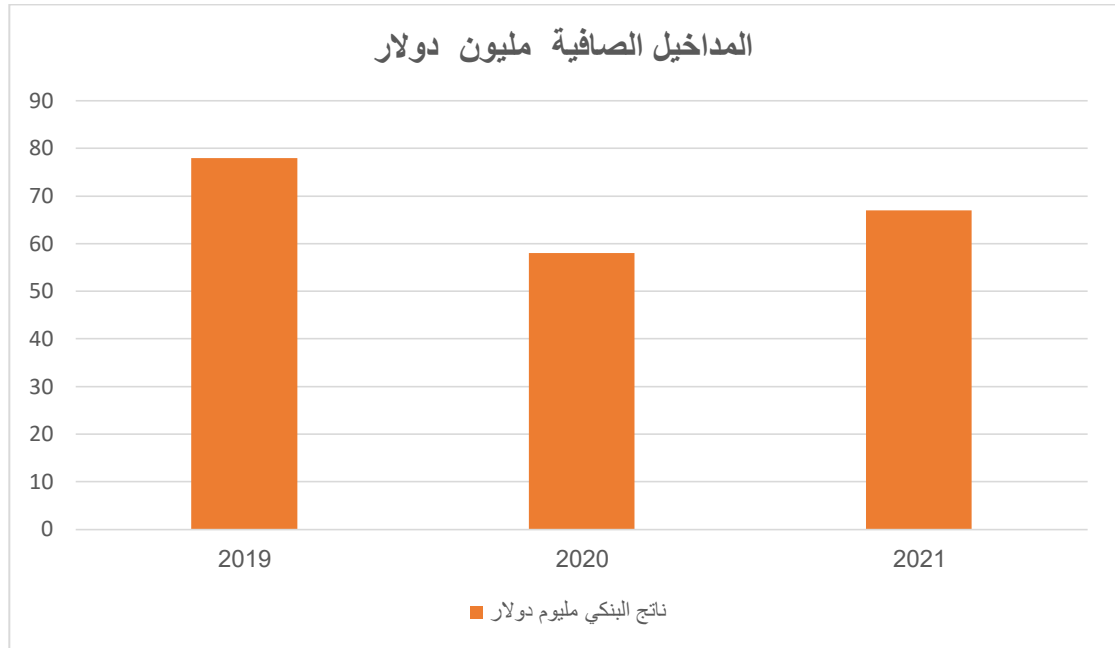
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف سلام

الشكل رقم 14: المداخيل الصافية بالدينار لفترة 2019-2021



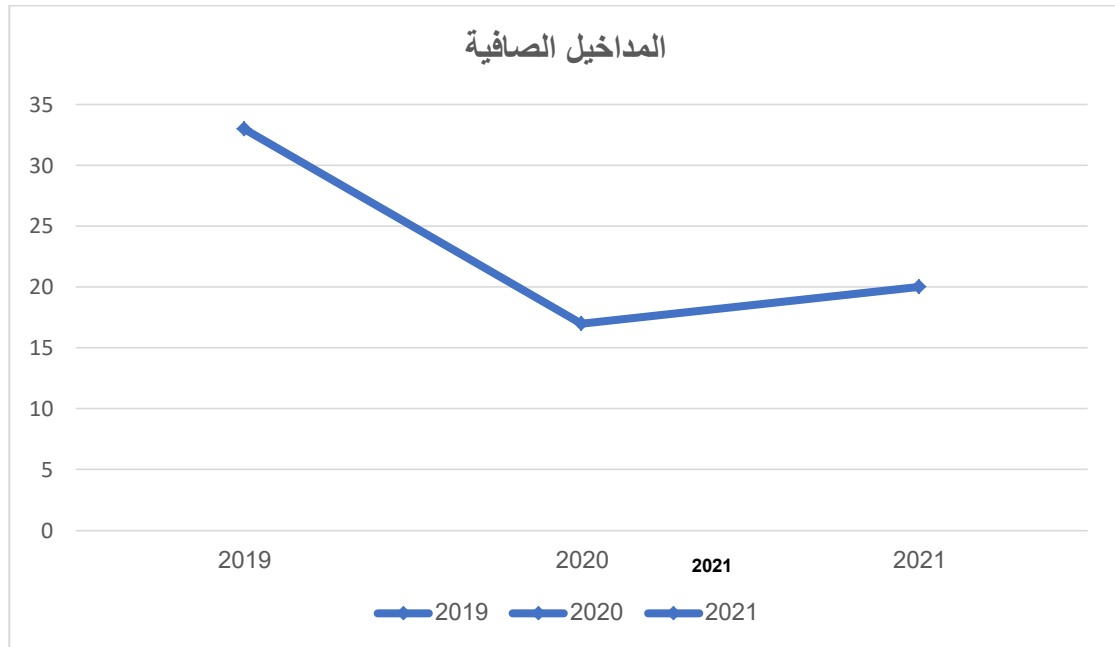
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06

الشكل رقم 15: المداخيل الصافية بالدولار لفترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06

الشكل رقم 16: نسبة النمو من المداخيل الصافية لفترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06

تعليق :

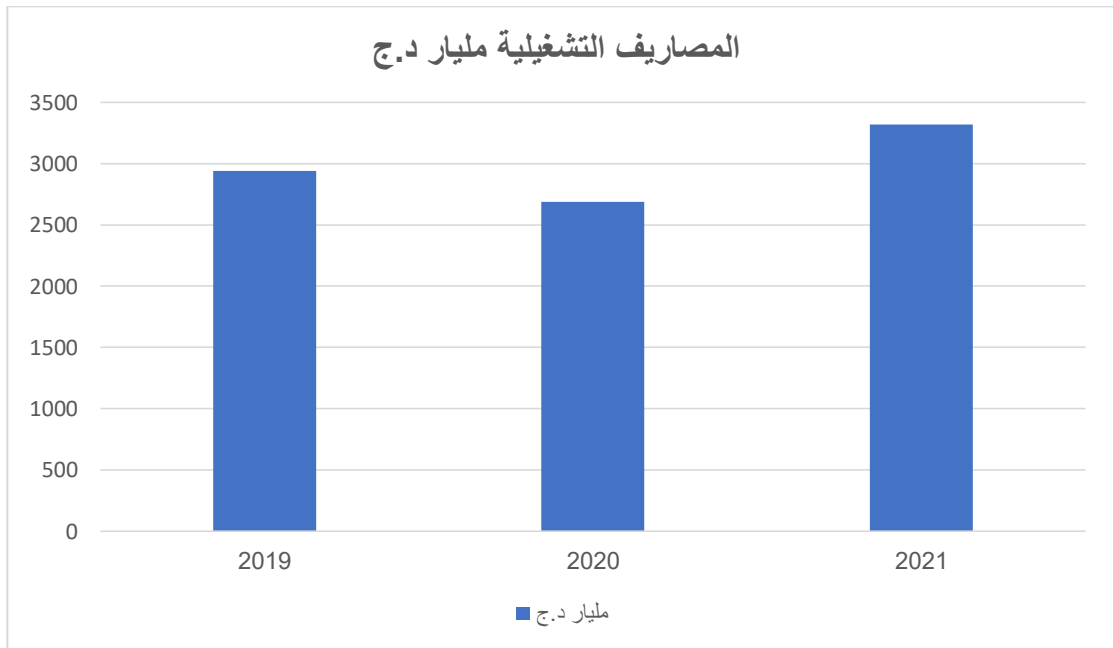
يعبر الجدول عن الناتج البنكي لسنة 2021 مستوى 9.3 مليار دج (67 مليون دولار) مقابل 7.7 مليار دج (58) مليون دولار) لسنة 2020 بنمو نسبته 17% وذلك نتيجة لزيادة أرباح التمويلات المباشرة.

جدول رقم 07: المصاريف التشغيلية خلال فترة 2019-2021

السنة	2019	2020	2021
مليار دينار جزائري	2.941	2.687	3.320
مليون دولار	25	20	24
نسبة النمو دينار جزائري	—	%19	%24

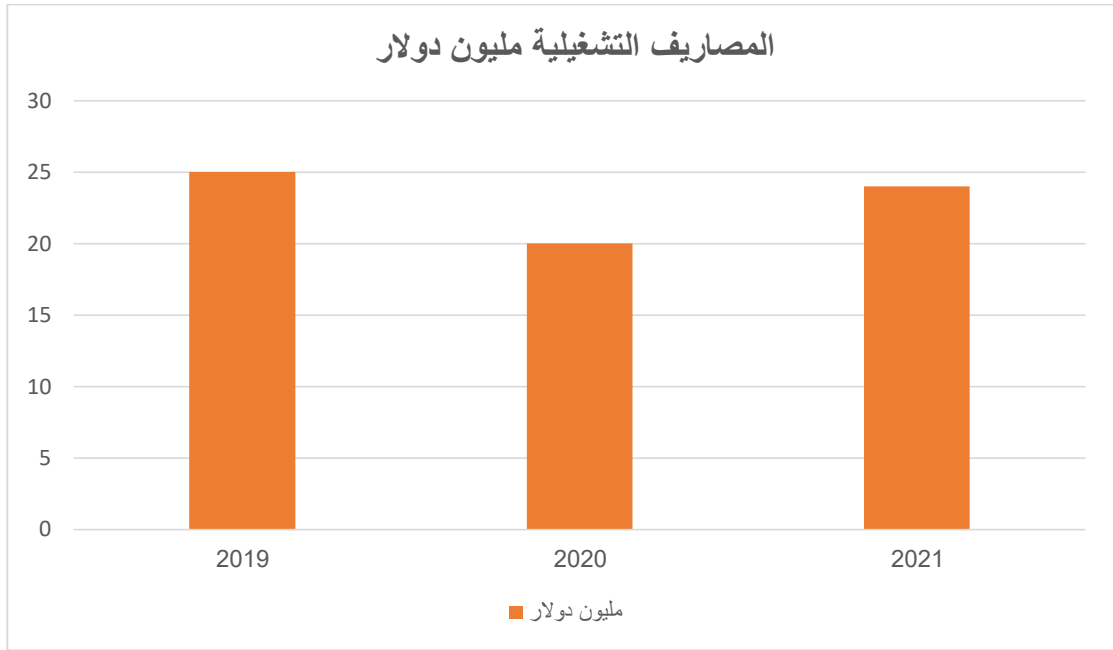
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف سلام

الشكل رقم 17: المصاريف التشغيلية بالدينار خلال فترة 2019-2021



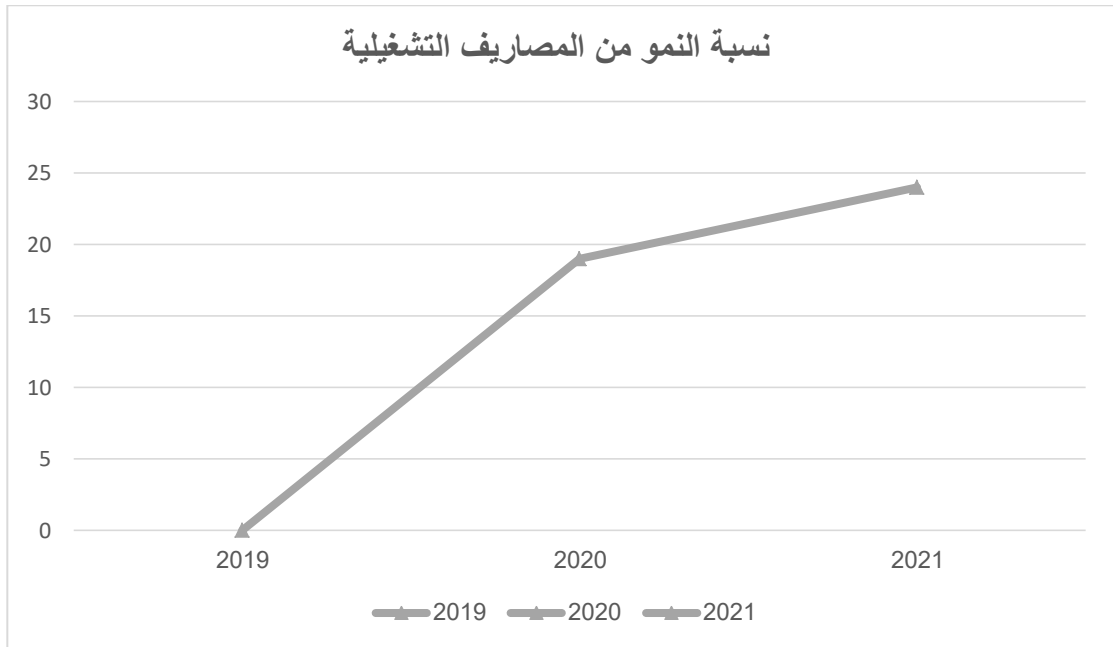
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

الشكل رقم 18: المصاريف التشغيلية بالدولار خلال فترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

الشكل رقم 19: نسبة النمو من المصاريف التشغيلية خلال فترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

تعليق:

يعبر جدول أشكال عن المصاريف التشغيلية سنة 2021 مستوى 3.3 مليار دج (24) مليون دولار مقابل 2.7 مليار دج (20) مليون دولار) سنة 2020 بنمو نسبته 24% وذلك تماشيا مع زيادة عدد الفروع والموظفين وحجم نشاط المصرف.

2- إجراءات مصرف السلام لتعزيز الشمول المالي:

مصرف سلام يعمل على تعزيز شمولية المالية وتوفير الخدمات المصرفية لجميع شرائح المجتمع. وفيما يلي بعض الإجراءات التي يمكن أن يتبناها بنك سلام لتعزيز شمول المالية:¹

2-1- البنية التحتية:

- تم خلال سنة 2021 توظيف 76 عنصرا جديدا لتغطية احتياجات الإدارات الخلايا والفروع القائمة والجديدة ليصل العدد الإجمالي للموظفين 640 موظفا بتاريخ: 31/12/2021. كما شهد نشاط السنة افتتاح فرعين جديدين استفاد موظفوه من برامج تدريب داخلية موحدة ومتكاملة بين النظري والتطبيقي تشمل كل المهارات المصرفية الضرورية، كما يزال موظفو فرع واحد (برج بوعريرج) تحت التدريب التطبيقي بفرع سطيف؛
- حرصت إدارة البنية التحتية لنظم المعلومات على توفير بنية تحتية متينة، مستقرة وأمنة متوافقة مع جميع الأنظمة والبرامج الإلكترونية للمصرف لأنها حجر الأساس؛
- الصرافات الآلية في مختلف اماكن ونقاط البيع ؛
- تعريب مستندات وعقود المصرف .

2-2- الحماية المالية للمستهلك:

- معالجة الامتثال النظامي لـ 494 ملف (YC/EDD) عند الدخول في علاقة عمل جديدة لعمليات التجارة الخارجية في إطار لجنة الدخول في علاقة عمل وامتثال العمليات التجارية بالمصرف؛
- المصادقة على 06 إجراءات داخلية جديدة و 15 إجراء محين بالمصرف؛
- الإشراف على تدريب 140 موظف في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن بعد، بإعداد نموذج تطبيقي تكويني حول رصد عمليات غير اعتيادية على مستوى الفروع وادراجه ضمن الدورة التكوينية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عند بعد بمساهمة المورد UNICOM؛

¹ التقرير السنوي 2021، www.alsalamalgeria.com، يوم 29/05/2023 على الساعة 19.52.

- التكفل بمعالجة 54 طلب معلومات وأوامر تحميد الموجهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي لوزارة المالية (CTRF)؛
- الرقابة على امتثال 65 ملف KYCAML للبنوك المراسلة حسب اجراء تسيير ملفات البنوك المراسلة ؛
- توجيه خطابات تحسيسية دورية لموظفي المصرف فيما يخص ضرورة الامتثال لقوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من جهة، وضرورة التحلي باليقظة والحذر في انجاز العمليات المصرفية حسب ما تنص عليه القوانين والإجراءات المصرفية من جهة أخرى؛
- توسيع مصرف السلام على الشبكات الاجتماعية (فيسوك، توتير... الخ).

2-3- من جانب النقد الآلي والرقمنة

- إصدار البطاقة المحلية الشركات؛
- وإصدار البطاقات البنكية الا تلامسيه فيزا؛
- وتطوير عمليات الدفع بالبطاقة المحلية عبر الانترنت بالاندماج مع منصة بريد الجزائر؛
- وتحسين خدمات الدفع عبر أجهزة الدفع الالكتروني؛
- وتوسيع نطاق شبكة أجهزة الصراف الآلي بثمان أجهزة جديدة؛
- وتوسيع نطاق شبكة أجهزة الدفع الإلكتروني.

خلاصة الفصل:

بعد اجراء الدراسة التطبيقية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2019-2021) و اعتماد على التقارير المالية السنوية الثلاثي الاخير، إضافة إلى للمجلات و التي من خلالها تمكننا من معرفة الدور الذي يقوم به البنك من اجل الرفع وتعزيز الشمول المالي عن طريق استحداث المنتجات المالية إضافة إلى سياسة التوسع التي يعمل عليها، لاكن توجد العديد من المعوقات التي تعمل دون ذلك.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه تعزيز الشمول المالي من ناحية المصارف الاسلامية وتطرقنا لحالة مصرف السلام حيث توصلنا ان التعاون بين الحكومة والبنوك الاسلامية امر بالغ اهمية لتعزيز الشمول المالي وتنمية الاقتصاد عن طريق مشاركة كافة افراد المجتمع لاستفادة من خدمات مصارف الاسلامية عن طريق نشر الوعي وبرامج تثقيفية.

من خلال التشريعات والسياسات الملائمة، تعمل الحكومات على توفير البيئة التنظيمية المناسبة لنمو وتطور البنوك الإسلامية. يتضمن ذلك وضع قوانين ولوائح تعزز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المستهلكين في الصيرفة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توجه الحكومات التمويل العام والمشاريع الحكومية نحو البنوك الإسلامية لتعزيز دورها في تمويل المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث من خلال دراستنا لمصرف السلام وجدنا انه يتميز بالشفافية و إفصاح المالي ، كما ان نشاط المصرف المستمر فالاجتهاد المستمر منه في تطوير الخدمات المالية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمنة وفتح فروع جديدة لتسهيل عمليات الصيرفة.

1- اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى صحيحة ، الشمول المالي يعزز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.
- الفرضية الثانية صحيحة، ساهم النظام 20-02 في فتح الشبايبك والنوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية، إذ أنها ستكون كمرحلة انطلاق التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية، إذ أنه من الصعب التحول المباشر للصيرفة الإسلامية، في حين أن فتح النوافذ الإسلامية ثم توسيعها لفروع ثم الانتقال للبنوك الإسلامية سيكون أسهل.
- الفرضية الثالثة صحيحة، تعمل المصارف الإسلامية على تمويل مشاريع الاستثمارية وكافة احتياجات المتعاملين و المستثمرين في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة المضاربة، الإجارة، المراجعة الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط البيع الأجل.

1- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا الموضوع تم التوصل الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- حقق مصرف السلام تطور كبير في حجم أصوله وارتفاع أرباحه كنتيجة لتعطش المواطن الجزائري للصيرفة الإسلامية؛
- ساهم مصرف السلام في تقديم صيغ التمويل الإسلامي في الساحة المصرفية؛
- يختلف نشاط المصارف الإسلامية عن نشاط البنوك الأخرى في معاملتها المالية تعمل وفق التشريع الإسلامي كون معاملتها خالية من المعاملات الربوية؛
- تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تحكمها المنافسة الشديدة من طرف البنوك التقليدية، ولذا وجب على المصارف الإسلامية التي تريد البقاء والاستمرار من أن تكون قادرة على مواجهة منافسيها في ظل التطورات السريعة لهذه البيئة؛
- زيادة فروع مصرف السلام زاد من عملية استخدام الموزعات الآلية و نقاط البيع بدأت تتوسع وتحسن بصفة كبيرة وهذا ما سيساهم في زيادة الشمول المالي؛
- لا يزال النظام المصرفي الجزائري يعبدا نوعا ما عن واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول؛
- رغم حداثة فرع مصرف السلام بالمسيلة إلا أنه استطاع تحقيق انجازات مهمة على مستوى تعبئة المدخرات وتوفير التمويلات بمختلف صيغ التمويل المصرفي الإسلامي.

2- مقترحات:

من خلال الدراسة تم التوصل الى المقترحات التالية:

- ضرورة توسيع الرقمنة في المعاملات المصرفية الإسلامية لتسهيل الخدمات لزبائن؛
- ضرورة توطيد العلاقات والتعاون بين المصارف الإسلامية لمواجهة تحدياتها وكسب ثقة الزبائن؛
- زيادة عدد فروع المصارف الإسلامية في كافة ولايات الوطن؛

- زيادة الحملات الدعائية والتحسيسية من اجل تشجيع الزبائن على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتقبلها كونهما وسيلة دفع امنة؛
- على المصرف الاهتمام بتمويل المشاريع ذات الجدوى والمنفعة للتنمية الاقتصادية بعد إجراء دراسة معمقه الجدوى تلك المشاريع الاقتصادية؛
- على مصرف السلام أن ينوع ويطور من أدواته التمويلية ومن أحكام عقودہ التمويلية.

3- أفاق الدراسة:

بعد تطرقنا الى بعض جوانب الدراسة الأمر الذي جعلنا نقدم مجموعة من المقترحات بشأن الموضوع المرتبطة بالمصارف الإسلامية منها:

- دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي مقارنة بالبنوك الربوية؛
- دور الصيرفة الالكترونية في تطوير اداء المصارف الاسلامية؛
- دور البيئة التشريعية التي ساهمت في زيادة الشمول المالي.؛

المراجع

الكتب:

1. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وأحياء التراث، باب الصاد، القاهرة مصر، 2005.
2. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2016.
3. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في المصارف الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
4. عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 1994.
5. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
6. يسر برليه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات، 2019.

الأطروحات والرسائل:

1. أمال لمعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

المجلات:

1. أحلام فرج الله موارد حمادي، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020 مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1 أفريل 2021 جامعة بشار، الجزائر.
2. أحمد النجارة، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، القاهرة مصر محرم 14 01 .
3. انعم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي التخصص الرابع حول الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2018.
4. ط د سفيان قومية، اد. بن علي بلعزوز، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل الكلي إلى المصرفية الإسلامية - دراسة تجريبية بنك الأهلي التجاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 / العدد 21 السنة: 2019.

5. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2020.

6. المداخلات العلمية و الندوات:

7. وهيبة عبد الرحمان، الزهراء أوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38 المركز الجامعي تمارست، الجزائر، 2019.

القوانين واللوائح التنظيمية :

1. 02-20 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 09 73 ديسمبر 2018.
2. المادة 66 - 69 من الأمر 11-103 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.
3. النظام رقم 20 -02- المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020.

مواقع الإنترنت:

1. اهداف بنك سلام www.alssalamalgeria.com.
2. التقرير السنوي 2019، www.alssalamalgeria.com.
3. التقرير السنوي 2020، www.alssalamalgeria.com.
4. التقرير السنوي 2021، www.alssalamalgeria.com.
5. صيغ تمويل بنك سلام www.alssalamalgeria.com.
6. منتجات بنك سلام www.alssalamalgeria.com.
7. نبذة عن بنك سلام www.alssalamalgeria.com.
8. النشأة بنك سلام www.alssalamalgeria.com.

الملاحق

Université Mohamed Boudiafa M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصاد

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): (ب. المسيلة) 1993 / 08 / 17 بتاريخ:
 الحامل لبطاقة التعرف الوطنية (أور.س.) رقم: 2004 / 12 / 24 الصادرة بتاريخ: 2011 / 04 / 28 عن:
 المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم اقتصادي تخصص: اقتصادي ونقوي بتاريخ: 2023 / 08 / 22
 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور المحاريف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023 / 06 / 07

التوقيع و البصمة